جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر

دراسة قياسة باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة من (1990-2022)

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

الاسم واللقب: تومي أسامة

الاسم واللقب: منصور منصور يوسف

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ (ة):	**يحياوي لخضر**	**رئيسا**
الأستاذ:	**بن عامر عبد الكريم**	**مشرفا**
الأستاذ (ة):	**بوعلي عبد القادر**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذ " بن عامر عبد الكريم "

التي تكرمت بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات

والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين

على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة بلحاج بوشعيب والى كل موظفي

المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد

ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى عبارات

الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

أسامة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا في هذا العمل المتواضع الذي اهديه مع أسمى

عبارات الحب والامتنان:

إلى من جرع الكاس فارغا لي يهديني قطرة حب

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلي أبي نور دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية.

إلى أمي التي طالما رافقني بدعائها وحرصها علي.

إلى اخوتي وأحبتي واصدقائي وكل من ساهم في نجاحي من قريب أو بعيد

إلى الأساتذة المحترمين وزملاء الدراسة.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة

يوسف

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين التضخم والعجز الموازني في الجزائر خلال الفترة ممتدة من 1990 حتى 2022 وهل فعلا يؤثر التضخم بشكل مباشر في زيادة أو خفض نسبة العجز الموازني في الجزائر، وذلك باستخدام برنامج Eviews 12 من خلال نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أنه لاتوجد علاقة تكامل مشترك بين التضخم والعجز الموازني في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية: التضخم، العجز الموازني، السياسات الحكومية، نموذج ARDL

Summary :

This study aims to understand the relationship between inflation and the budget deficit in Algeria during the period extending from 1990 to 2022, and whether inflation actually directly affects the increase or decrease of the budget deficit rate in Algeria, using the Eviews 12 program through the self-warning distributed time lag (ARDL) model. The results obtained showed that there is no cointegration relationship between inflation and the budget deficit in the long term.

Keywords: Inflation, budget deficit, government policies, ARDL model

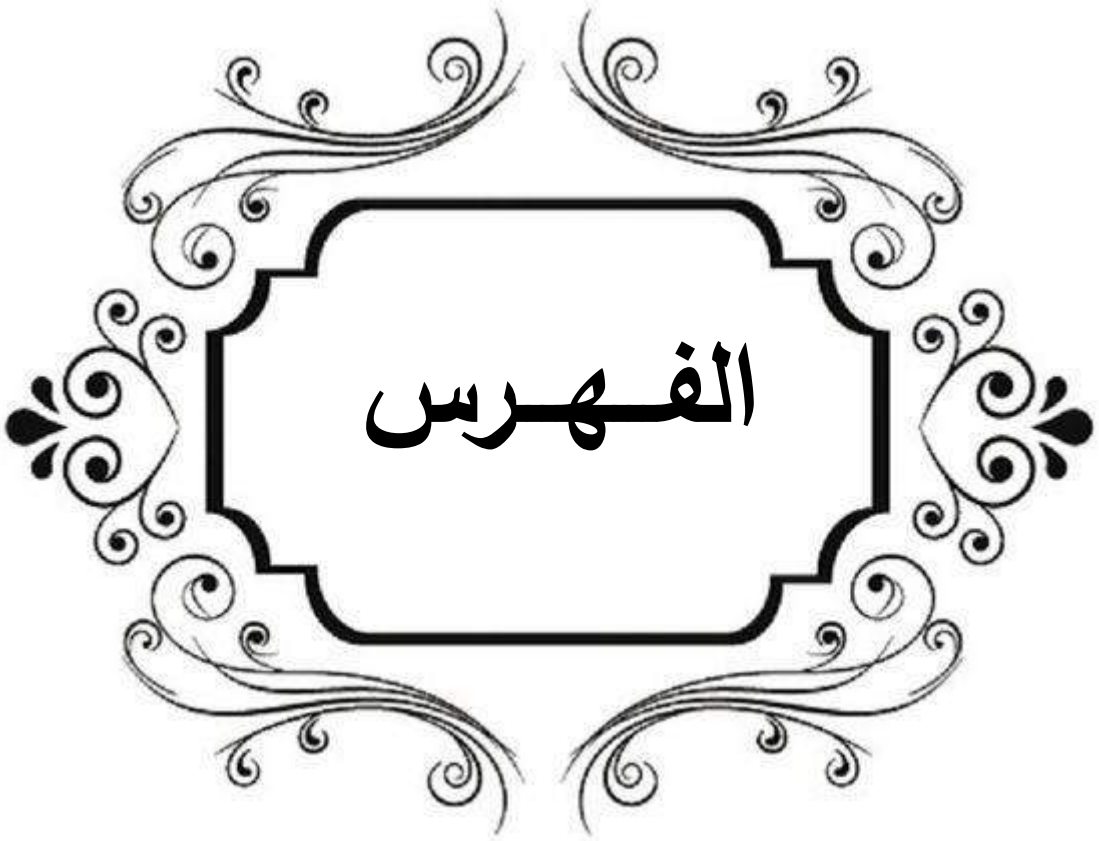
الفـهـرس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
الفـهـرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مـقـدمـة	أ-ج
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة	
توطئة	5
المبحث الأول: الاطار النظري لظاهرة التضخم	6
المطلب الأول: تعريف التضخم، أنواعه وأسبابه	6
الفرع الأول: تعريف التضخم	6
الفرع الثاني: أسباب التضخم	7
الفرع الثالث: أنواع التضخم	8
المطلب الثاني: آثار التضخم والسياسات المعالجة له	11
الفرع الأول: آثار التضخم	11

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: سياسات معالجة التضخم	13
المبحث الثاني: الاطار النظري لظاهرة العجز الموازني	17
المطلب الأول: مفهوم العام للعجز الموازني وأسبابه	17
الفرع الأول: تعريف العجز الموازني	17
الفرع الثاني: أسباب العجز الموازني	18
المطلب الثاني: أنواع وطرق تمويل العجز الموازني	19
الفرع الأول: أنواع العجز الموازني	19
الفرع الثاني: طرق تمويل العجز الموازني	20
المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة	22
المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة	22
المطلب الثاني: جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة وكذا موقع دراستنا منها	27
الفرع الأول: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة	27
الفرع الثاني: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة	28
الفرع الثالث: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة	28
الفرع الرابع: موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة	28
خلاصة	30
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التضخم على العجز الموازني من الفترة (1990-2022)	51
توطئة	33
المبحث الأول: وصف متغيرات الدراسة وتحليلها والأدوات المستعملة فيها	34

فهرس المحتويات

المطلب الأول: التطورات التاريخية لكل من التضخم والعجز الموازني	34
الفرع الأول: تطورات معدلات التضخم في الجزائر من سنة (1990-2022)	34
الفرع الثاني: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	40
المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL للانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة	43
الفرع الأول: تعريف نموذج ARDL	43
الفرع الثاني: خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL	44
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	46
المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها	47
الفرع الأول: صياغة النموذج	47
الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية	47
الفرع الثالث: تقدير نموذج ARDL	49
المطلب الثاني: تطبيق منهجية جوهانسن لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات	51
الفرع الأول: اختبار الانحذار الذاتي VAR لتحديد أفضل فترة ابطاء	51
الفرع الثاني: نتائج جوهانسن عند النموذج رقم 3 و2 و4 على التوالي	52
خلاصة	56
خـاتـمـة	59
المـراجـع	62
المـلاحـق	69

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول 1	نتائج اختبار جذر الوحدة	48
جدول 2	نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)	50
جدول 3	نتائج الانحذار الذاتي VAR لتحديد أفضل فترة إبطاء	52
جدول 4	نتائج إختبار جوهانسن عند النموذج 3	53
جدول 5	نتائج اختبار جوهانسن عند النموذج 2	54
جدول 6	نتائج اختبار جوهانسن عند النموذج 4	55

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
الشكل 1	بيانات تطور معدلات التضخم في الفترة مابين(1990-2022)	34
الشكل 2	بيانات تطور رصيد الميزانية في الفترة مابين(1990-2022)	40
الشكل 3	تحديد فترة الإبطاء المثلى	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
ملحق 1	تطور كل من التضخم والعجز الموازني في الجزائر خلال فترة الدراسة	70
ملحق 2	نتائج إختبار جوهانسن عند النموذج 3 كاملا	71

مقدمة

مقدمة

توطئة

لقد شغلت الظواهر الاقتصادية بال أغلب المفكرين الاقتصاديين وكانت شغلهم الشاغل إذا سعو مطولا لفهم طبيعة العلاقات بين هذه الظواهر في مابينها من خلال تسخير طاقتهم الفكرية لذلك، ومن بين هذه العلاقات نجد علاقة التضخم مع العجز الموازني إذا لا يخلو إقتصاد إلا وتجده يعاني من آثار هتان الظاهرتان بغض النظر عن ما إذا كانت تلك الدولة نامية أو دولة صناعية. والجزائر كباقي دول العالم عانت ولازالت تعاني من الارتفاعات المتزايدة للأسعار عاما بعد عام هذا ماأدى إلى بروز آثار سلبية على حياة الأفراد من خلال تراجع القدرة الشرائية وحتى على الجانب الاقتصادي، إذا يعتبر مشكلة عويصة سعت ولاتزال الجزائر إلى التخفيف منها وذلك باتباع سياسات نقدية كان لها المفعول الايجابي على فترات متباعدة، إلا أنها تبقى مشكلة اقتصادية تحتاج إلى المزيد من تركيز الجهود للحد منها ومن مخلفاتها التي تؤول في نهاية المطاف إلى إثقال كاهل الفرد الجزائري. أما العجز الموازني فهو بدوره لايقل شأنا عن التضخم والذي يعمل على تحريك الطبقة الحكومية من أجل اتخاذ اجراءات أكثر صرامة من أجل التخفيف منه وضبطه ومن خلال ماتم تناوله في ماسبق و لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين نطرح الإشكالية التالية: ما هو أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة مابين 1990 حتى 2022 ؟

الأسئلة الفرعية: بعد تقديم الاشكالية العامة للدراسة لابد من تقديم أسئلة متفرعة نسعى من خلالها للتوصل لفهم العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في:

- ما طبيعة العلاقة بين التضخم والعجز الموازني في الجزائر ؟

- هل يكون لارتفاع معدلات التضخم الأثر البالغ في زيادة العجز الموازني في الجزائر ؟

– هل السياسات النقدية كافية لتخفيف أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر ؟

الفرضيات: لابد على كل باحث أن يضع مجموعة من الفرضيات والتي تكون عبارة عن استنتاجات قبلية لما ستكون عليه نتائج الدراسة ومقارنتها مع النتائج الحقيقية للدراسة ومن خلال بحثنا قدمنا الفرضيات الأتية:

– هناك علاقة موجبة بين معدل التضخم السنوي و العجز الموازني في الجزائر

- يؤثر التضخم بشكل سلبي على الايرادات العامة في الجزائر وبالتالي زيادة العجز الموازني

- تلعب السياسات المالية دورا كبير في الحد أو تفاقم كل من التضخم العجز الموازني في الجزائر

أهمية الدراسة: يعتبر كل من متغير التضخم والعجز الموازني متغيرات لها أثرها الوازن في أي اقتصاد، وبما أن الجزائر من الدول التي سعت ولا زالت تسعى جاهدة من أجل الحد من آثار هذان المتغيران بما أنها عانت كثيرا من آثارهما، فيمكن لدراسة هذا الموضوع في زيادة فهمنا لكيفية عمل هذان المتغيرات ومنه إلى إيجاد حلول.

أهداف الدراسة: من خلال هذه الدراسة قمنا بتحديد بعض الأهداف التي نسعى التوصل إليها والمتمثلة في:

- دراسة طبيعة العلاقة بين التضخم والعجز الموازني في الجزائر في الفترة الممتدة من (1990-2022).

- تقييم تأثير سياسات مكافحة التضخم على العجز الموازني.

- إقتراح حلول عملية للحد من العجز الموازني مع مراعاة السياق الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

المنهج المتبع في الدراسة: من خلال هذه الدراسة قمنا باتباع المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بينهما، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على دراسة قياسية باستخدام برنامج EVIEWS وذلك لطبيعة الدراسة التي تعتمد على السلاسل الزمنية، واختيار النموذج الأمثل لهذه الدراسة والذي من خلاله يمكننا إسقاط هذه الدراسة القياسية على الجانب الاقتصادي.

مقدمة

دوافع اختيار الموضوع: يعتبر موضوع أثر التضخم على العجز الموازني من المواضيع الشيقة والتي تثير فضول أي باحث اقتصادي من أجل فهم العلاقة بينهما لما لهما من تأثير عل الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، ومن الاسباب التي دفعتنا لاختيارهذا الموضوع هناك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية في مايخص الأسباب الذاتية فتمثلت في الشغف المتعلق بهذا الموضوع والذي دفعنا أكثر من أجل محاولة الفهم الأعمق له وأيض محاولة الفهم الجيد لماهية العوامل الأخرى التي تأثر في متغيرات هذه الدراسة ، والبحث عن حلول لمواجهة ظاهرتا التضخم والعجز الموازني.أما في ما يخص الأسباب الموضوعية فيعتبر هذا الموضوع من المواضيع المهمة والمتجددة باستمرار وماله من تأثيرات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد وكذا الاضافة العلمية التي يمكن أن يقدمها البحث في هذا الموضوع للباحثين الآخرين.

حدود الدراسة: من خلال معالجة موضوع الدراسة تم تحديد بعدين أحدهما زماني يتمثل في فترة الدراسة والتي تتراوح مابين (1990-2022)، وإطار مكاني يتمثل في الاقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة: لا تكاد تخلو أي دراسة من بعض المعوقات التي يواجهها الباحث في إعدادا بحثه ومن الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث نذكر:

- شح مصادر المعلومات خاصة في مايتعلق بمجانية الكتب المتاحة التي تدرس متغيرات الدراسة.

- صعوبة ترجمة المصادر الأجنبية من لغتها الأصلية إلى العربية

- محاولة التركيز على الاطارالمخصص للدراسة وعدم تجاوزحدود ما تتطلبه الدراسة.

تقسيمات الدراسة: من من خلال هذه الدراسة وفي إطار محاولة إيجاد حلول للإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم هذه الدراسة لفصلين أحدهما يتعلق بالجانب النظري والأخر بالجانب التطبيقي، وذلك من خلال:

* الفصل الأول: مفاهيم وتعريفات لمتغير التضخم ، أسباب، أنواع، والأثار والسياسات المعالجة له من خلال المبحث الأول. ومفاهيم وتعريفات حول العجز الموازني أسبابه وأنواعه وطرق تمويله من خلال المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصص لتناول للدراسات العلمية السابقة

* الفصل الثاني: تناولنا فيه التطور التاريخي لكل من التضخم والعجز الموازني خلال الفترة (1990-2022)، وكذا منهجية النموذج المتبع من خلال مبحث أول. أما المبحث الثاني فخصص لعرض الدراسة القياسية لأثر التضخم على العجز الموازني خلال الفترة الزمنية (1990-2022).

الإطار النظري للدراسة

التوطئة :

لقد سعت ولازالت الدول بما فيها الجزائر جاهدة الى تحقيق الموازنة العامة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والعمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال العمل للحد من العجز الموازني ، كما تسعى كذلك أن تحد من مستويات التضخم لما له من تأثيرات سلبية على حياة الأفراد والمجتمعات كضعف قدرتهم الشرائية وكذا تلبية حاجياتهم اليومية، أما على المستوى العام فلا يخفى علينا أن التضخم له تأثير سلبي مضاعف على كل من الاستهلاك والاستثمار كذا القدرة والقوة الشرائية للعملة المحلية. لهذا فقد شغل عجز الموازنة والتضخم صناع السياسات الاقتصادية كثيرا لما لهم من ترابط كبير فيما بينهم وتأثير متبادل.

من خلال ما سبق تم تقسيم الفصل الأول الى ثلاث مباحث أساسية على الشكل التالي:

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة العجز الموازني

المبحث الثالث: الدراسات البحثية والعلمية السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة للتضخم

يعد التضخم واحدا من أبرز الظواهر الشائعة اقتصاديا لدى مختلف دول العالم بدون استثناء والتي تم التطرق لها من قبل العلماء والمفكرين الاقتصاديين بشكل مفصل لما له من أهمية بالغة في التأثير على إقتصاديات الدول.

المطلب الاول: تعريف التضخم، أنواعه وأسبابه

الفرع الأول: تعريف التضخم

إن تبيان وتوضيح مفهوم التضخم قد يكون مسألة صعبة لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف ظواهر متعددة ويكون متداخلا في العديد من الظواهر الاقتصادية الأخرى وقد نجد فيه عدة تعريفات توضح ذلك:

-التضخم في العملة: يتمثل في كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في أسواق وهذا الذي يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للنقود.

- التضخم في الاسعار: الإرتفاع الغيرالعادي والغير مألوف يكون سببه التضخم في الأسعار[1].

- التضخم في التكاليف: يتمثل تضخم في التكاليف إرتفاع على مستوى الأسعار عوامل إنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.

- التضخم في الدخل: يظهر نتيجة إرتفاع مداخيل النقدية للأفراد بشكل غير مألوف وإرتفاع عنصر من عناصره مثل الأجور والأرباح.[2]

- التضخم الائتمان المصرفي: افراط في حجم الائتمان مصرفي في الممنوح سواء للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة الحكومية أوالقطاع الخاص لتمويل النفقات الاستثمارية.

كما أن الجدير بالذكر هو ان هذه الظواهر التي تقع تحت ما يسمى بالتضخم قد تكون مستقلة عن بعضها البعض وهو ما يزيد من صعوبة إيجاد مفهوم واحد للتضخم.

لكن هنالك معنى للتضخم يكون متداول بين المفكرين والاقتصاديين ألا وهو الارتفاع الملموس والمستمر في مستوى الاسعار في دولة ما.

ويرجع الإختلاف في مفهوم التضخم بين المفكرين إقتصاديين نتيجة لبعض الأمور من بينها:

---

[1] فؤاد بن حدو،**التضخم النقدي و علاجه في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 12، العدد 02، 01 ديسمبر 2016، ص:181

[2] بوزكري جمال، **أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية: دراسة أثر تقلب سعر اليورو والدولار على الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02 محمد بن أحمد، 2020-2021، ص:37

- إن التضخم يعبر عن مجموعة من الظواهر المختلفة وليس ظاهرة اقتصادية معينة.

كما أن تعريف المفكرين الإقتصاديين للتضخم في القرن العشرين يختلف عما كان في القرن الذي قبله التاسع عشر.

- إن معنى تضخم يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

لكن التعريف الأكثر شيوعا للتضخم هو " ارتفاع المستمر أو المتواصل في مستوى العام للأسعار"، ويمكن تعريف التضخم في الوقت الحالي بأنه " ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار السلع والخدمات عبر الزمن."[2]

من خلال التعريفات السابقة يمكن استنتاج تعريف للتضخم من خلال أنه يمثل زيادة في الطلب عن ماهو معروض من سلع وخدمات في السوق مايؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار تلك السلع أو الخدمات بشكل كبير ومتسارع ومنه إلى انخفاض قيمة العملة وهذا مايطلق عليه بالتضخم.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي تكون منبثقة أو ناتجة بشكل مباشر عن عدة مسببات تكون رئيسية فيه وفي مايلي سنعرض أهم المسببات التي تؤدي إلى ظاهرة التضخم:

أ- زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):

مجمل نظريات الحديثة حاولت وما زالت تفسر التضخم بوجود فرط في الطلب على كل من السلع والخدمات التي تعني زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار وهذا تفسير يقوم على أساس قوانين العرض والطلب اي أن السلعة تحدد سعرها عند تعادل كل من الطلب عليها والمعروض منها، فإذا ما وقع إفراط في الطلب بسبب ما مع بقاء العرض على حاله أو زاد بنسبة قليلة يرتفع سعر هذه السلعة.

ومن أسباب حدوث التضخم على الطلب:

---

[1] حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة مابين 1990-2013**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2017-2018، ص:04

[2] أحمد محمح أحمد أبو طه،**التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية في منتصف القرن العشرين**، الطبعة 01، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012، ص:72

- زيادة الكتلة النقدية المتداولة : تضطر دول الى إصدار وطبع المزيد من النقود عن طريق البنك المركزي بسبب عجز الميزانية وهذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة.

- توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود.

- تخلي الأفراد على ظاهرة الإكتناز.

بصفة عامة يحدث هذا التضخم نتيجة تزايد الطلب على السلع والمنتجات في حين بقاء مستوى العرض عند مستوى ثابت هذا ماينتج عنه ارتفاع في أسعار السلع ومنه إلى التضخم.

ب- ارتفاع التكاليف الإنتاجية : إن إرتفاع أسعار السلع والخدمات يكون سببها في بعض الأوقات إرتفاع تكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بشكل خاص وكما من شأن ارتفاع الأسعار المواد الأولية أن يؤدي إلى زيادة التكاليف هو أيضا.

ت- استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج: إن إقتصاديات التي تستورد معظم حاجياتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج يؤدي ذلك لإرتفاع أسعار بيعها في أسواق المحلية حيث تستورد هذه الدول وأغلبيتها الدول النامية هذا التضخم[1]

ث- إنخفاض العرض الكلي: الانخفاض في العرض يمكن أن يؤدي الى احداث ظواهر تضخمية، ومن أهم أسباب إنخفاض عرض الكلي:

- نقص الإنتاجية التي باستطاعة الجهاز الإقتصادي توفيرها.

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

- عوامل طارئه تقلل من الإنتاجية كالحروب والجفاف وقلة العملات الاجنبية.

- تحقيق مرحلة استخدام الكامل.

- عوامل أخرى كعجز المشاريع على توسع لأسباب فنية.[2]

تتعدد أسباب التضخم فمنها مايكون مصدره محلي كالتضخم المرتبط بزيادة الطلب وانخفاض العرض الكلي وكذا زيادة التكاليف الانتاجية والذي يكون لكل منها دوره في زيادة معدل التضخم حسب نسبة تأثيرها في الاقتصاد ومنها ماهو مستورد والذي يحدث غالبا جراء

---

[1] بلقاضي بلقاسم،**التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013، ص:142-144-145

[2] بوزكري جمال، مرجع سبق ذكره، ص:41

استيراد مجمل السلع والخدمات من الخارج فهنا يمكن أن تنتقل العدوى التضخمية من البلد المصدر إلى البلد المستورد.

الفرع الثالث: أنواع التضخم

أولا: أنواع التضخم حسب قوته

أ- التضخم الجامح: Hyper inflation

اشتهر هذا النوع من التضخم على أنه أكثر أنواع التضخم خطورة، فهو يحدث عند الإرتفاع الجنوني والحاد في وتيرة الأسعار، حيث تنقص فيها قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها منخفضة جدا وتفقد قدرتها الشرائية في فترة زمنية قصيرة.[1]

احتمالية وقوع هذا النوع من التضخم تعتبر نادرة، رغم ما يعتقده البعض من إمكانية تحول التضخم المستمر الى تضخم جامح، إذا لم يتم السيطرة عليه ومتابعته.

ويظهر هذا النوع من التضخم نتيجة عدة أسباب نذكر منها:

- الحروب المدمرة.

- إنهيار النشاط الاقتصادي.

- قيام الحكومة بخفض قيمة عملتها بشكل حاد للتخلص من. إلتزامات الخارجية وخصوصا اذا كانت ناتجة عن الحرب.

- فقدان الحكومة سلطتها على الشعب.[2]

ب- التضخم الزاحف او التدريجي او المتسلق: Creeping inflation:

يتمثل في إرتفاع مستوى العام للأسعار بمعدل معتدل، هناك خلاف بين الاقتصاديين حول هذا التضخم فالبعض يرى أنه يحفز النمو الاقتصادي بزيادة الأرباح والاستثمارات، بينما يعتقد آخرون أنه قد يؤدي إلى تضخم جامح بمرور الوقت.

---

[1] مطهري بهاء الدين، **محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والمالية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2021-2022، ص:16

[2] مطهري بهاء الدين، المرجع نفسه، ص: 16

ويكون هذا النوع من التضخم سببا في:

- زيادة نمو السكان وتطور حاجياتهم دون أن يرافقها زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.

- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي لزيادة في الطلب الفعال.

- يتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء ولكن مستمر في المستوى الأسعار.[1]

ثانيا: حسب تدخل الدولة به

أ- التضخم المكبوت (المقيد): : Repressed inflation

في هذا النوع من التضخم تتدخل الدولة من خلال اتخاذ بعض الاجراءات المؤقتة لمنع الارتفاع المستمر للأسعار وهذه الاجراءات تتمثل في:

- تجميد الاسعار.

- فرض الحد الاقصى للسعر.

- الرقابة على سعر الصرف.[2]

ب - التضخم الطليق: : Open inflation

هو عكس التضخم المكبوت، هذا النوع من التضخم يحدث عندما لا تتدخل الحكومة لمنع إرتفاع الأسعار ويتميز بإرتفاع متزايد للأسعار دون تدخل من السلطات. وبالتالي مطالبة العمال برفع الأجور بناء على إرتفاع الأسعار يدفع المستثمرين إلى رفع من أسعار منتجاتهم لتغذية التكاليف، وهذا يساهم بدوره في إرتفاع أسعار الحاجات الإستهلاكية.[3]

ثالثا: حسب القطاع الإقتصادي:

---

[1] وضاح رجب، **التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع،2011، الأردن، ص:38، 40

[2] حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال فترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة ماجيستر، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2007،ص: 7

[3] وضاح رجب، مرجع سبق ذكره، ص:42

أ -التضخم السلعي:

يحدث نتيجة توجه الأفراد للاستهلاك السلع حسب مايمتلكونه من مدخرات ويكون نتيجته الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية.

ب -التضخم الرأسمالي:

يقصد به زيادة قيمة الإستثمار على نفقة إنتاجها، هذا التضخم يكون في مجال الصناعات الإستثمارية ويقسمه كينز إلى:

- التضخم الربحي: المتمثل في زيادة الإستثمار على حساب الإدخار مما يجعلها تحقق أرباح إضافية في كل من قطاع السلع الإستهلاكية والإستثمارية.

- التضخم الداخلي: سببه ارتفاع أجور العمال الذي يؤدي الى زيادة في نفقات الإنتاج ومنه ترتفع أسعار عوامل الإنتاج.[1]

رابعا: حسب درجة الشمول:

يفرق كينز بين نوعين من التضخم من حيث مستوى تشغيل عوامل الانتاج:

أ- التضخم الجزئي: سببه ارتفاع أسعار قبل وصول إلى مرحلة التشغيل الكامل حيث تؤدي إلى زيادة الإنفاق، بعدها إلى زيادة الدخول، من ثم فائض في الطلب، الذي يؤدي إلى جعل المنتجين يحاولون تغطيته بزيادة الأسعار أكثر كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

ب- التضخم الكلي: الارتفاع في الطلب يكون في صورة فائض على العرض، هذا في حالة التشغيل الكامل حيث تعتبر فيه مرونة العرض معدومة، من وجهة نظر كينز يتمثل هذا في مفهوم الفجوة التضخمية وتتمثل طرق علاجه في تخفيض الإنتاج ورفع الأسعار الضرائب.[2]

خامسا: حسب العلاقات الإقتصادية والدولية

---

[1] سعيد هتات، **أطروحة الدكتوراه بعنوان نمذجة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج arch في فترة 1990-2020**، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، سنة 2020-2021، ص:12

[2] سعيد هتات، المرجع نفسه، ص:13

أ- التضخم المستورد: يحدث هذا النوع من التضخم في الدول النامية التي تستورد معظم سلعها وخدماتها من الخارج، فالتضخم في هذه الحالة لم يعد يقتصر داخل المنطقة وضمن الحدود الاقليمية للدول فقط، بل أصبح ينتقل وينتشر بين الدول عن طريق التبادل التجاري، وان ارتفاع الاسعار في الدول المصنعة ينجم عنه إرتفاع الأسعار في الدول المستوردة.

هذا التضخم يكون بسبب تأثير عوامل خارجية على مستوى العام للأسعار، الذي يجعله من أصعب أنواع التضخم من حيث السيطرة عليه لأنه في الأخيريعد مستورد من الخارج.[1]

كما يكون هذا التضخم خارج عن الارادة الفعلية للدولة بسبب كونه مستورد من بلدان قد يكون فيها التضخم مرتفع من خلال حركة انتقال السلع بين مختلف الدول وينتج عنه انتشار التضخم من بلد أو منطقة إلى مناطق أو دول متعددة.

ب- التضخم المصدر: هوعكس المستورد حيث يكون عند تأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية ويظهر هذا النوع من التضخم بوضوح في حالة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الدولار الامريكي الذي يستخدم كعملة عالمية والدولار الأمريكي يخرج من اقتصادها الوطني الى بقية دول العالم بحثا عن السلع ويبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قامت بإنعاش إقتصادها وهذا الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بإصدارات نقدية جديدة كي تطرحها في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار كون هذه العملة تستعمل كإحتياطي نقد في أغلبية الدول في العالم.[2]

يكون هذا التضخم عكس سابقه المستورد، حيث تكون الدولة هي المصدر للتضخم من خلال ارتباط أحد مكونات اقتصادها كالعملة باقتصاديات الدول الأخرى هذا مايؤدي إلى انتشار عدوى التضخم إلى تلك الدول.

المطلب الثاني: أثار التضخم و السياسات المعالجة له

الفرع الأول: أثار التضخم

---

[1] أحمد هادي علي حسن،**طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية'المجلد 2022، العدد 36، 31 أوت 2022 ، ص:74

[2] بن دقفل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد02، العدد27 ،2016/08/31،ص: 350

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي لها العديد من الآثار السلبية على الأفراد والشركات والحكومات، فيما يلي بعض الآثار الرئيسية للتضخم:

أولا: الأثار الاقتصادية

أ- أثر التضخم على القوه الشرائية للنقود:

عندما ترتفع الاسعار السلع والخدمات بإستمرار تفقد النقود جزءا من قدرتها وقيمتها الشرائية وهذا يؤثر سلبا على ثقة الناس بالعملة المحلية، بالتالي إتجاه الأفراد الى إنفاق دخولهم على إستهلاك الحاضر وشراء السلعة الدائمة والعقارات والعملات الصعبة خشية من أن ترتفع أسعارها في المستقبل والذي يؤدي بدوره إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.[1]

فهنا يقوم التضخم باضعاف العملة ومنه إلى فقدان الثقة فيها كحافظ للقيمة وتوجه الأفراد إلى أشياء أخرى أكثر حفاظا للقيمة من النقود كالاستثمارات وشراء العقارات وغيرها.

ب- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

لدى التضخم دور كبير في التأثير على ميزان المدفوعات خاصة للدول التي تواجه صعوبات في نفوذ صادراتها المحلية الى الأسواق العالمية من هذه الأمثلة نأخذ دولة مصر والتي تعاني من هذه المشكلة إضافة إلى زيادة إعتماد إقتصادها على الواردات لتلبية زيادة في حجم الطلب الكلي لكل من السلع والخدمات، وهذا راجع إلى عدم مرونة جهازها الإنتاجي ومحدودية عرض السلع والخدمات والزيادة في معدلات التضخم تؤدي إلى الزيادة في عجزميزان المدفوعاتها.[2]

ت- أثر التضخم على هيكل الانتاج:

ينجم عن التضخم تحويل الأموال إلى القطاعات النشاط الاقتصادي التي لا تفيد المراحل الأولية للتنمية، نظرا لإرتفاع مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المعنية بإنتاج السلع الاستهلاكية والتي تتمتع بطبيعة المضاربة، كما ستتجه إلى رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية الإستثمارية التي هي مهمة جدا لتحقيق النمو الاقتصادي هذا

---

[1] رانيا الشيخ طه،**تضخم أسبابه أثاره و سبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية**،العدد18، صندوق النقد العربي،ص:6

[2] رمضان السيد أحمد معين، **أثر التضخم و سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة تحليليةقياسية على الإقتصاد المصري**،مجلة التجارة و التمويل، جامعة طنطة كلية التجارة، المجلد 35،، العدد 02، 2015،ص:274

الذي يؤدي الى شلل صناعات الأساسية التي تعاني زيادة في الأجور في الوقت ذاته تفتقر الى رؤوس أموال كافية لتوسع قدراتها وطاقتها.[1]

ث- أثر التضخم على توزيع الثروة:

التضخم يقوم بتوضيح الكبير وتبيان فروقات في توزيع الثروات والمداخيل، حيث تنتقل ملكية الأصول الحقيقية من الفئات التي تناقص دخلها إلى الفئات الاخرى التي تزايدت مداخيلها الحقيقية، أمر الذي يؤدي الى خلق التوتر والتذمر الإجتماعي والسياسي الضروري لدفع بعجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.[2]

ج- أثر التضخم على اسعار الفائدة:

يؤدي التضخم إلى خسائر معتبرة للمُقرضين أو أصحاب الديون، وللحيلولة دون هذه الخسائر ولحثهم على إقراض أموالهم للأفراد المحتاجين إلى رؤوس أموال والى المؤسسات المالية، يجب أن تأخذ ألية تحديد سعر الفائدة باعتبارها معدل التضخم المتوقع و ذلك لتعويض أصحاب الأموال عن خسارتهم من خلال إضافة ما يسمى بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة، على أن يتم تفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، حيث تمثل هذه الأخيرة ما يتلقاه المقرض بعد توقعات معدل التضخم.[3]

ثانيا: الآثار الاجتماعية

من بين الآثار التي الاجتماعية التي تنتج عن ظاهرة التضخم نجد:

- لجوء الموظفين من أصحاب الدخل الثابت نتيجة إنخفاض قدرتهم الشرائية إلى طرق غير قانونية كالرشوة وغيرها من الامور إدارية الغير مشروعة.

---

[1] ميساء المسوتي،**أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية الاسلامية المدرجة في سوق دمشق للاوراق المالية**،اجازه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد الاسلامي، شعبة المالية في المصارف، جامعة بلاد الشام،2017-2018،ص: 40

[2] بلقاضي بلقاسم، مرجع سبق ذكره ،ص: 157

[3] ايمان بن زروق،**التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**،أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2020-2021، ص: 67

- هجرة اليد العاملة والكفاءات نتيجة عدم كفاية الأجور وتزايد البطالة وخاصة أصحاب الكفاءات الذين يبحثون عن الهجرة إلى الدول الأجنبية توفر لهم كل احتياجاتهم هذا الذي يؤدي الى خسارة قيمة مضافة من الطاقات البشرية في كافة القطاعات والمجالات.

- تفشي الفساد.

- انتشار السلوك الإستهلاكي المترف للفئات التي تستفيد من التضخم والتميز الطبقي بين العائلات.

- زيادة البطالة[1]

ومنه نستنتج أن للتضخم أثار جسيمة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد حيث كلما إرتفع معدل التضخم زادت حياة الأفراد صعوبة وتعقدت ويزداد العبئ على فئة من المجتمع على حساب أخرى التي تكون مستفيدة من الأثار السلبية للتضخم.

الفرع الثاني: سياسات معالجة التضخم

نعبر عن سياسات معالجة التضخم بأنها مجموعة من الإجراءات تتخدها الحكومة هدفها الأول والأساسي هو الحد من التضخم واثاره على الاقتصاد ككل من أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية.

أولا: السياسة النقدية

تشمل السياسة النقدية على مجموعة من الادوات المباشرة والغير مباشرة للحد من التضخم وتتمثل هذه الادوات في:

أ- الأدوات الغير مباشرة (الكمية):

-عمليات السوق المفتوحة:

تشير إلى العمليات التي يقوم بها البنك المركزي والتي تتمثل في شراء وبيع الأذونات الخزينة والسندات الحكومية والمضمونة من الحكومة والأوراق المالية بصفة عامة قصيرة أو

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره،ص:19

طويلة منها إما بشكل مباشر اوعبر سوق المال وذلك بالتعامل مع كل من البنوك والشركات والأفراد.[1]

من أجل التحكم في حجم المعروض النقدي تقوم السلطات النقدية ببيع وشراء هذه أوراق المالية، وفي حالة التضخم فإن البنك المركزي سيقوم بالتدخل كبائع للأوراق المالية وللأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المالية، الذي ينتج عنه إنخفاض في الاحتياطات النقدية لدى بنوك التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الإئتمان، مما يؤدي إلى إنخفاض حجم النقود المتداولة لدى الأفراد وهذا بدوره يؤدي إلى إنخفاض الطلب على كل من السلع والخدمات، بسبب إنخفاض القدرة الشرائية وبذلك يخف التضخم.[2]

- سياسة معدل الخصم (معدل إعادة الخصم):

هو الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي عندما يقوم هذا الأخير بإقراض البنوك التجارية وإعادة خصم أوراق التجارية والسندات التي تقدمها له، فمعدل الخصم يؤثر في القروض البنوك التجارية، فإذا خفض البنك المركزي هذا المعدل فهو يتيح للبنوك اقتراض منه وزيادة حجم القروض، وبالمقابل إذا رفع البنك المركزي معدل الخصم فإنه يقوم بإجبار البنوك على تقليل من قروضها وأن ترفع من حجم هذه القروض، بهذه الكيفية يقوم البنك المركزي في التحكم في حجم القروض وذلك لأنه يؤثر على سعر الفائدة وعلى مستوى القروض التجارية بإعتبار أن القروض هي مصدر لودائع جديدة، أن هذا التغير في معدل الخصم يؤثر في النقود المتداولة.

تقوم بإستخدامه الحكومات في سياسة محاربة التضخم عندما تشعر بوفرة النقود السائلة أو في سياسة محاربة الإنكماش عندما تظهر علامات الكساد.[3]

ومنه نستنتج أن البنك المركزي يلجأ إلى خفض أو رفع في معدل إعادة الخصم من أجل ضبط حجم القروض المراد أخذها من الطرف البنوك التجارية وهذا من أجل التحكم في النقود المتداولة.

---

[1] حسين كشيتي، **اجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،2015/2014 ، ص:34

[2] ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص:73

[3] خياب عبد الله، **الاقتصاد المصرفي(البنوك الالكترونية، البنوك التجارية،السياسات النقدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008/01/01، ص:196

-معدل الاحتياطي القانوني:

تعرف بأنها نسبة الدنيا من أرصدة النقدية التي يجب على البنوك التجارية الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي، دون الحصول على فوائد جراء هذه العملية.

تحتفظ هذه البنوك بالجزء من ودائعها كإحتياط إلزامي لدى البنك المركزي، وهذا الأخير له الحق في تغيير هذه النسبة لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتوافقة مع الحالة الإقتصادية.

ومن المهم الإشارة إلى أن خفض إحتياطي الإلزامي يؤدي إلى الى خلق إحتياط إضافي لدى البنوك تجارية، مما يعطيها القدرة على منح المزيد من الائتمان، بالتالي يؤدي فائض الإحتياطي إلى توسع في عرض النقود، وعلى عكس اذا كان الهدف تخفيض عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياط القانوني، مما تضطر البنوك التجارية إلى زيادة إحتياطاتها وتقليل قروضها مما يؤدي إلى تقليل العرض النقدي.

وفي حالة زيادة معدلات التضخم فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة إحتياطي القانوني من أجل السيطرة على نسبة المعروض النقدي.[1]

ومنه نستخلص أن الاحتياطي القانوني يلعب دور مهم في عملية عرض النقود سواء من خلال زيادة عرضها أو خفضها والتي يكون المتحكم فيها الرئيسي البنك المركزي الذي يلزم فيه البنوك التجارية بدفعه ومنه يتحكم في منح القروض ومنه إلى عرضها.

ب- الأدوات المباشرة

يعتمد البنك المركزي على أدوات السياسة النقدية للتأثير على البنوك بطريقة مباشرة ومن بين هذه الادوات وأهمها:

- سياسة تأطير القروض:

لها مسميات أخرى من بينها تخصيص الإئتمان الموجه للإقتصاد حيث تتمثل هذه السياسة في توجيه البنك المركزي للبنوك التجارية وأمرهم بمنح مزايا تفضيلية من حيث مبلغ القروض والمدة، للقطاعات الاقتصادية التي تعتبرها الدولة مهمة في الاقتصاد، وتم استخدام هذه السياسة لأول مرة من قبل بنك انجلترا.

[1] شعبانة رزيقة، **محاضرات في الاقتصاد النقدي في أسواق رأس المال موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس مالية ومحاسبة وعلوم التسيير و علوم اقتصادية و التجارية**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2021-2022،ص:47

- السياسة الإنتقائية للقرض:

في هذه السياسة يتم منح القروض من قبل مؤسسات بنكية وذلك بالإعتماد على شرطين أساسيين هما الربحية ودرجة المخاطرة.[1]

- الإقناع الأدبي:

يتمثل في دور البنك المركزي كمتمثل للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني، حيث يقوم بإقناع البنوك بتنفيذ إجراءات وتوجهات اللازمة للتغلب على المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني أو الحد ومن شدتها، ذلك بإعتبار البنك المركزي له السلطة الأدبية وإشرافية على البنوك التجارية، وعادة ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب من خلال إجتماعات مباشرة مع مدراء البنوك ويتم إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة، يقتصر نجاح هذا الأسلوب على درجة تطور الجهاز المصرفي وتنوعه وعلى خبرة البنك المركزي وسلطته ومكانته.

كما تلعب قدرة البنك المركزي على الإقناع ودرجة استجابة البنوك دورا هما في هذه السياسة.[2]

ثانيا: السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية على تنظيم الإنفاق وإيرادات الحكومية للتأثير على النشاط الإقتصادي وتحقيق الأهداف المحددة، تساهم هذه السياسة بالتعاون مع السياسة النقدية في محاربة التضخم في قيد موازنة الحكومة حيث أن عجز الموازنة يعتبر من أهم محددات التضخم على المدى الطويل، كما أن عجز الموازنة أمر شائع في الدول النامية وذلك بسبب إنخفاض مستوى مصادر التمويل العمومي ذلك نتيجة إنخفاض مستوى تطور القطاع العام وضعف مساهمة القطاع العام إما بسبب ضعف مستوى تطوره أو التهرب الضريبي بالإضافة لعدم كفاءة الإنفاق الحكومي.

وتشمل أدوات الرئيسية للسياسة المالية في مواجهة التضخم ما يلي:

---

[1] محمد اليفي، بلغالم حمزة،**أثر السياسة النقدية لبنك الجزائر على السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال فترة 1992-2022**، مجلة الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية، المجلد 04، العدد 02، 2023، ص:50، 51

[2] لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص:37

أ- ترشيد النفقات العامة: في حالة إرتفاع معدلات التضخم تسعى الحكومات إلى تقليل النفقات العامة والنفقات الإستهلاكية على وجه الخصوص وزيادة الإستثمارات مما يقلل من الإستهلاك وطلب الكلي وبالتالي ينخفض مستوى العام للأسعار.

ب- الزيادة في حجم الضرائب: الضرائب هي مصدر رئيسي للايرادات العامة وعند ارتفاع التضخم ترفع الحكومات نسبة الضرائب سواء المباشرة وغير المباشرة منها، مما يقلل من دخل الأفراد وبالتالي إنخفاض الطلب كلي.

ت- سياسة الدين العام: يستخدم الدين العام في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، ويهدف إلى سحب السيولة في السوق مما يقلل الطلب ويساعد في تخفيض مستوى العام للأسعار.

ث- إعانات والتحويلات: تعتبر الإعانات وتحويلات مصدر لدعم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي تقليلها خلال فترات التضخم إلى تقليل من القوة الشرائية وبالتالي يساهم في الحد من التضخم [1]

المبحث الثاني: الإطار النظري للعجز الموازني

المطلب الأول: مفهوم العام للعجز الموازني وأسبابه

يمكن اعتبار العجز الموازني نتيجة لزيادة نفقات الدولة عن ايراداتها، ويحدث غالبا عندما يكون هناك قصور للدولة في تحصيل الارادات الازمة لتغطية النفقات والتي تسعى كل دولة جاهدة في جعله متوازنا ويكون غالبا هذا القصور ناجما عن عجز الدولة في تحصيل ايراداتها بالشكل المطلوب.

الفرع الأول: تعريف العجز الموازني

لا يمكننا التطرق لعجز الموازنة دون التطرق بالأساس إلى مفهوم الموازنة العامة بالدرجة الأولى والتي تعبر عن نموذج برنامجي مالي تسطره الدولة للسير عليه للسنة المالية القادمة يساعد ويسمح للدولة القيام بوظائفها ونشاطاتها المتعددة في شتى المجالات الا قتصادية منها والسياسة والاجتماعية. كما تعرف أيضا بأنها تقييم تفصيلي لإيرادات الدولة و نفقاتها خلال

[1] علي مكيد،علاء الدين عشيط، **أثر السياستين النقدية و المالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري1990-2015**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،،المجلد 27، العدد78-79، 2017 ،ص: 78

سنة مالية قادمة من إعداد الأجهزة الحكومية، كما تعتمد السلطة التشريعية على مايسمى بالميزانية العمومية والذي يتيح لهذه الأجهزة تطبيق الميزانية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي.[1]

ويعرف عجز الميزانية العامة بأنه قصور الايرادات العامة للدولة عن سداد النفقات المقدرة. ويعرفه "ماريو بليجير" على أنه الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية. وعجز الميزانية ماهو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيرداتها.[2]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا استخلاص أن عجز الموازنة هو الحالة التي يكون فيها رصيد الموازني للدولة سالب بسبب زيادة النفقات العامة للدولة وعدم قدرة الإيرادات العامة للدولة عن سد تلك النفقات هذا ما يخلق إختلال وعدم توازن وينتج عنه مايسمى بالعجز الموازني.

الفرع الثاني: أسباب العجز الموازني

لا يخفى علينا أن من مسببات العجز الموازني هو التباين مابين معدلات نمو النفقات العامة من جهة ومن نمو معدلات الإيرادات العامة من ناحية مقابلة، أي لكل معدل منهما أسبابه الخاصة المؤدية إلى تفاقم مستوى العجز في الميزانية ونذكر أبرز أسبابه:

أ- تزايد معدلات نمو النفقات العامة: من أكثر المسببات التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام نجد:

- الأخذ بنظرية العجز المنظم: يعود أساس هذه النظرية إلى الفكر الكينزي، والتي مفادها العمل على زيادة الإنفاق العام وبالتالي رفع مستوى الدخل الوطني من خلال توفير جميع أدوات السياسة المالية المتاحة في فترات الأزمة.

- إتساع نشاط الدولة: يحدث هذا كله من خلال توجيه الدولة لكل طاقاتها للتنمية الإقتصادية لإقامة المشاريع الصناعية والتي يكون فيها القطاع الخاص عامل أساسي بسبب إمتلاكه لرؤوس

---

[1] منال جابر مرسي محمد, **العلاقة التبادلية بين بين عجز الموازنة العامة المصرية و معدل التضخم**, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة– جامعة سوهاج, 2021/01/13 ,ص: 368

[2] عماد غزازي, بولصنام محمد, **العجز الموازني في الجزائر: أسبابه و أليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000–2019)**, مجلة الدراسات والأبحاث كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية, العدد 4/ الجزائر، 2020, ص:614

أموال كبيرة، من خلال تسجير المنشأت القاعدية والبنى التحتية وهذا مايفسر التزايد المستمر في النفقات العامة للدولة.[1]

- تراجع في قيمة العملة الوطنية: بسبب تراجع العملة المحلية والذي ينتج عنه إرتفاع المستوى العام للأسعار، تعمل الدولة على زيادة الدخل والذي يكون في الاساس مجرد زيادة في الدخول الإسمية وليس له أي تأثير على الدخل الحقيقي، كل هذا يترتب عليه الزيادة في الإنفاق العام.

- الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية: يتضمن هذا الإنفاق عمل الدولة على توفير الحاجيات الفيزيولوجية للأفراد من سكن وتعليم وصحة، بالإضافة لتدعيم أسعار بعض الحاجيات الأساسية للأفراد.

- زيادة السكان: وهو مايترتب عليه بطبيعة الحال زيادة الأنفاق الحكومي وذلك نتيجة زيادة الاستثمار من أجل خلق فرص عمل.[2]

ب- تباطئ معدلات نمو الإيرادات العامة

من بين الأسباب التي تؤدي الى البطئ في نمو الإيرادات العامة نجد:

- ضآلة الجهد الضريبي: ويتمثل في تراجع نسبة الحصيلة الضريبية مقابل الناتج الوطني في معظم الدول النامية بالنظر إلى الدول المتقدمة والتي يحدد السبب فيه إلى ضعف الأداء في تحصيل الضرائب.

- زيادة الوزن النسبي للضرائب غير المباشرة: تتركز النظم الضريبية في الدول النامية بارتفاع النصيب النسبي لهذا النوع من الضرائب من إجمالي الموارد الحكومية، وتبرز العلاقة بين الارتفاع في معدلات عجز الموازنة وبين الاعتماد على الضرائب المباشرة في كونها ذات أثر تضخمي بسبب رفعها المباشر للأسعارمن جهة، وتوقع تحويل حصيلتها للإنفاق العام الاستهلاكي من جهة أخرى.

- تعاظم أهمية الضرائب على قطاع التجارة الخارجية: تمثل الضرائب على قطاع التجارة الخارجية نسبة لا يستهان بها في مكونات هياكل الايرادات العامة في عدد معتبر من الدول النامية، ورغم ذلك فإن تقلب أسعار الصادرات ومعدل الطلب عليها في الأسواق العالمية ينتج عنه عدم ثبات في حصيلة الضرائب المفروضة ومنه إلى تراجع في إيرادات الميزانية العامة

[1] عماد غزازي، محمد بولصنام،نفس المرجع، ص:614

[2] عماد غزازي، محمد بولصنام، نفس المرجع،ص: 615

للدولة. أما فيما يتعلق بعجز الموازنة في الدول الرأسمالية المتقدمة والذي استمر حتى النصف الثاني من التسعينات فيعود السبب في ذلك إلى عوامل أساسية تتمثل في:

- تزايد النفقات العامة .

- توسع الأجهزة الادارية والحكومية بما في ذلك مشروعات ومؤسسات القطاع العام.

- زيادة المدفوعات التحويلية.[1]

ومنه نستنتج أن هناك مسببات رئيسية للعجز الموازني تعتمد في مضمونها على ركيزتين أساسيتين تتمثلان في تزايد الإنفاق العام بشكل مستمر فيما يقابله تدني تحصيل الإيرادات العامة من خلال تدني التحصيل الضريبي بالشكل المطلوب كل هذا وذاك يساهم بطريقة أو بأخرى في تفاقم عجز الموازنة.

المطلب الثاني: أنواع و طرق تمويل العجز الموازني

الفرع الأول: أنواع العجز الموازني

العجز الموازني هو ظاهرة إقتصادية كغيره من الظواهر الأخرى والتي تتفرع وتتنوع إلى عدة أشكال وأنواع مختلفة كما يتخذ هذا النوع من العجز عدة أشكال نبرزها في مايلي :

أ-العجز الجاري: يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الاجمالي بين مجموع أنواع النفقات والايرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي الموجه لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة ويمكن أن يكون الفرق بين الانفاق الجاري والايرادات الجارية حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق باستثناء الإنفاق الإستثماري في حين تبقى الإيرادات الجارية هي نفسها الإيرادات العادية.[2]

---

[1] زرقط رشيد، بن قسمية محمد الأمين، **الآثار الاقتصادية للزيادة الضريبية كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة**، مجلة البديل الاقتصادي، 2020/06/08، المجلد 05، العدد 02، ص: 92-93

[2] بودلال علي، **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج، الحلول)**، مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة،المجلد 03، العدد 02، 2018/06/23، ص:456

ج-العجز الأساسي:يشمل هذا العجز فوائد الديون، وبما أن الديون هي أفعال سبق حدوثها فهذا يدل على أن الفوائد متصلة بتصرفات سابقة وليست حالية، وعليه نستطيع القول أن العجز الأساسي يستبعد فوائد الديون ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية في الوقت الراهن.[1]

د-العجز التشغيلي: وهو ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية لتلافي أثار التضخم لتلاشي أثار التضخم حيث يطالب الدائنون عادة بتغطية الخسائر الناتجة عن إنخفاض القيمة الحقيقية لديونهم، وبذلك يؤدي هذا الربط إلى رفع القيمة النقدية لاقساط القروض والفوائد المستحقة عليها ومن ثم يؤدي إلى أرتفاع حجم العجز المسجل.

ه-العجز الهيكلي: وهو عجز دائم مستمر يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة، وبذلك يبوضح هذا النوع من العجز قصور الإيرادات العامة عن مسايرة نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ.[2]

ومنه نستنتج أن للعجز الموازني عدة أشكال وأنواع تختلف هذه الأنواع حسب وضعية الدولة منه فمنها من يكون دائم وبشكل غير مفاجئ ومنها من يكون ناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار الجارية، ومنها مايتعلق بفوائد الديون نفسها.

الفرع الثاني: تمويل العجز الموازني

تسعى الدولة لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها جراء تزايد معدل الإنفاق العام باللجوء الى التمويل ويكون هذا التمويل بشقين أحدهما داخلي وأخر خارجي:

أ- التمويل المحلي: تعتمد الدولة في هذا التمويل على مصادرها المحلية أي مواردها الموجودة داخل نطاقها الجغرافي والمتمثل في:

- المصادر الجبائية: إذ تمثل أحد أبرز مصادر التمويل المحلي لعجز الموازنة وذلك يعود لعدة مزايا تتمتع بهم هذا النوع من التمويل كدورية تحصيلها وكذا ثبات حصيلتها بالنظر إلى المصادر الأخرى وهي تتمثل عاعدة في الضرائب المباشرة والغير المباشرة إضافة إلى الرسوم

- الاقتراض المحلي: ونقصد بها جميع مصادر تمويل العجز التي تكون متأتية من داخل الدولة فقط وتتمثل في:

---

[1] بركات مراد، بكريتي لخضر، **دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي و آليات العلاج –حالة الجزائر–** ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 03، العدد 01، 2019/06/04، ص:13

[2] ابتسام قويدر , **حوكمة الموازنة العامة للدولة كألية لعلاج إشكالية العجز الموازني في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2009–2020),** مجلة المفكر, كلية العلوم السياسية–جامعة صاللح بوبنيدر قسنطينة 3, العدد 02, المجلد رقم 17 , تاريخ 2022/12/29 ,ص: 61,62

- الاقتراض من البنك المركزي: تقترض الدولة من البنك المركزي قروض في شكل عام من أجل تحقيق المنافع العامة.

- الاقتراض من البنوك التجارية: وتكون ببيع سندات الحكومة التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية أو الحصول على تسهيلات إئتمانية.

- تبديل القرض العام: يكون ذلك في حالة ماإذا لم تتمكن الدولة من سداد القرض في الموعد المحدد فتتوجه الى تبديل القرض، والذي في معناه إستمرار القرض مع تخفيض فائدته.

-الاقتراض من القطاع الخاص الغير المصرفي: ويشمل هذا الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع وكذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية.[1]

كما يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الافراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز. وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المؤسسات المصرفية.[2]

ب- التمويل الخارجي : تقوم الدولة بالاستعانة بهذا النوع من التمويل في حالة ما إذا عجزت أساليب التمويل الداخلي والممثلة بالجهاز المصرفي أو من الأفراد والمؤسسات الغير مالية ، ويعود السبب في ذلك لعدة أمور كضعف الادخار المحلي وعدم انسيابية الجهاز الإنتاجي لامتصاص الإصدار النقدي الحديث ويمكن حصر أساليب التمويل الخارجي في القروض الخارجية.[3]

كما يمكن أن تكون هذه التمويل في شكل منح نقدية على شكل مساعدات على شكل سلع تباع محليا والسيولة المتحصل عليها تستخدم لسد العجز، كما تتميز بمهلات طويلة وبطول فترة السداد ويتم منحها من طرف الدول أو المؤسسات المالية.[4]

---

[1] قادري علاء الدين, العرباوي منال,**أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (دراسة قياسية – اقتصاد السودان نموذجا)**, مجلة البديل الاقتصادي, العدد العاشر, بتاريخ : 2020/06/08,ص: 110

[2] كزيز نسرين, مرغاد لخضر, **أليات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر – دراسة تحليلية (2017/2000)**, العدد 47,تاريخ: جوان 2017 ,ص: 505

[3] قادري علاء الدين, العرباوي منال, مرجع سبق ذكره, ص:111

[4] كزين نسرين , مرغاد لخضر, نفس المرجع , ص: 504, 505

المبحث الثالث: الدراسات العلمية السابقة

تعتبر الدراسات البحثية السابقة الممهد الأساسي والمفتاح الحقيقي لأي باحث من أجل القيام بدراسة بحثية مبنية على أسس واضحة ومنهجية سليمة، هذا مايساعد الباحث في تجنب أخطاء سابقيه من الباحثين كما يسمح له بتقديم الإضافة الجديدة لموضوع البحث وتجنب التكرار، فموضوع أثر التضخم على العجز الموازني من المواضيع الشائعة والتي شغلت بال الباحثين والتي كانت محل دراسة الباحثين ، من هذا المبحث سنستعرض أهم الدراسات في هذا الموضوع والمتمثل في الدراسات العربية والأجنبية.

المطلب الأولِ: الدراسات العلمية السابقة

1- دراسة ل(مسعود لشهب)تحت عنوان دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2022)، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم أسباب التضخم من خلال تحليل لبيانات التضخم وفقا للسياسات المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، حيث تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع ظاهرة موضوع البحث من خلال التعرض لمفاهيم عامة حول التضخم والقيام بتحليل كل من محددات ومعدلات التضخم، وتوصلت الدراسة أن العرض النقدي وتطور النفقات العامة وتطور حجم الواردات من بين أهم محددات التضخم في الجزائر.

2- دراسة ل(طيبةعبد العزيز،بن مريم محمد) تحت عنوان دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2017)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج في الجزائر من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين تطور معدل التضخم وفجوة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس هذا الأثر من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذجARDL خلال الفترة 1980-2017. وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن بنك الجزائر اعتبر سنة 2011 هي أول سنة لادارة سياسته النقدية بسياسة استهداف التضخم عند معدل تضخم مستهدف قدره 4% دون استفاء أغلب المتطلبات الأساسية لتطبيق هذه السياسة، كما بينت الدراسة القياسية وجود أثر سالب ومعنوي لمعدلات التضخم على فجوة الناتج في الأجلين القصير والطويل، فعندما ينخفض معدل التضخم فإن فجوة الناتج تزيد بشكل معتبر مما يجعل سياسة استهداف التضخم غير فعالة في التقليل من تقلبات الناتج في الجزائر.

3-دراسة ل(شلفوفي عمير،عزاوي عبد الباسط)، تحت عنوان العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي باستخدام نموذج عتبة التضخمTR دراسة قياسية للفترة الممتدة من (1980-

2016)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام سلسلة زمنية ممتدة من 1980 إلى 2016 وهذا بالاستعانة بالنموذج غير الخطي للعتبة ذو الانتقال الفوري TR وباتباع منهجية خان وصنهاجي Khan and sanhadji (2001) في تقدير النموذج، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود معنوية إحصائية للنموذج غير الخطي بين التضخم والنمو الاقتصادي بوجود عتبة التضخم عند مستوى 60.5%، مما يسمح للسلطات النقدية وخاصة البنك المركزي باتباع سياسة نقدية ترمي الى تخفيض معدلات التضخم وجعلها أقل من مستوى العتبة المقدرة وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

4- دراسة ل(دحماني فاطمة، بوضياف سامية)، تحت عنوان تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة(1990-2019)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ونوع العلاقة بين التضخم المحلي ممثلا بالتغيير النسبي في مؤشر أسعار الاستهلاك والتضخم المستورد ممثلا بالتغير النسبي في أسعار الواردات بالأضافة الى الناتج المحلي الحقيقي وسعر الصرف ومؤشر السياسة النقدية ممثلا بالمعروض النقدي بمفهومه الواسع، والسياسة المالية ممثلة بالجباية البترولية ومن الناحية القياسية استعملنا أسلوب الانحذار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ماعدا متغيرة سعر الصرف الحقيقي مستقرة عند المستوى، كما بينت أن هناك تحولا هيكليا في التضخم والتضخم المستورد 1997-2017 على التوالي، وبينت نتائج التقدير أهمية التضخم المستورد في شرح معدل التضخم في الأمد الطويل والأمد القصير، وأوضحت النتائج كذلك وجود علاقة طردية بين التضخم المحلي وكل من المعروض النقدي، الجباية البترولية، وعلاقة عكسية بين الناتج الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي، وتؤكد هذه النتائج أن الضغوط التضخمية في الجزائر تنشأ نتيجة عوامل داخلية وخارجية.

5- دراسة ل(زهير بن دعاس) تحت عنوان قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تحليلية لتطور العجز الموازني في الجزائر بين سنتي 2000-2016، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مختلف حيثيات البحث، وقد توصلت الدراسة إلى أن العجز الموازني ورغم تفاقمه في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال حسابي، بالنظر للسياسة الحذرة التي انتهجتها الجزائر في تسيير عوائد مواردها النفطية من خلال آلية صندوق ضبط الموارد، وقد اتضح أن حوالي 70% (متوسط الفترة من 2006-2016) من تمويلات العجز الموازني تمت بالاعتماد على تدخلات هذا الصندوق، في المقابل انحصار المصادر التمويلية الأخرى(التمويل المصرفي وغير المصرفي والاستدانة)

6-دراسة ل(محمد هاني،ياسين مراح) تحت عنوان الجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2000-2015)، حيث تناولت هذه الدراسة العجز الموازني كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال دراسة قياسية لتأثير العجز الموازني على الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها الموضوع، كما تم الاعتماد على طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل وتوضيح ومقارنة أهم المعطيات والبيانات المتوفرة، إضافة إلى منهج القياس الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العجز الموازني يلعب دورا أساسيا في تحريك الدورة الاقتصادية، كما توصلت إلى أن الجنوح الهائل للإنفاق الذي أدى إلى التمويل عن طريق العجز الموازني كان بشكل كبير وغير متحكم فيه، مما أدى مع مرور الوقت إلى ظهور آثار سلبية،إنعكست في شكل إرتفاع في المستوى العام للأسعار وإنخفاض قيمة الدينار نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي القادر على امتصاص الصدمات المنعكسة

7- دراسة ل(بودلال علي) تحت عنوان العجز الموازني في الجزائر(الأسباب، النتائج والحلول)، جاء هذا المقال ليعالج موضوع العجز الموازني بصفة خاصة، بإعتبار الوضع التوازني للموازنة العامة للدول يساعد على النهوض بمستويات اقتصاداتها، وتحسين الأوضاع الاجتماعية العامة لأفراد المجتمع وبالتالي يؤدي إلى التنمية الاقتصادية للبلد. كما سعت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم القضايا النظرية والتطبيقية التي لها علاقة بالعجز الموازني وذلك من خلال التعريف المقصود بالعجز الموازني وصيغه، أشكاله وأنواع العجز، ثم استعراض الجوانب السلبية للمناولة اللعجز الموازني في الجزائر، لتخلص الدراسة في النهاية إلى ضرورة معالجة العجز الموازني نظرا للأهمية التي تلعبها الموازنة العامة للدولة في تحريك دواليب الإقتصاد الوطني

8- دراسة ل(أحمد ضيف، ميلود وعيل) تحت عنوان علاقة عجز الميزان التجاري بعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري، واختبار نظرية العجز التوأم حسب النظريات المفسرة لها و إسقاطها على حالة الجزائر للفترة (1990-2017)، ولقد توصلنا إلى أن نظرية العجز التوأم محققة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ماكشفت عنه الدراسة القياسة التحليلية، غير أن تفسيرها لا يخضع لأي من النظريتين الكينزية ولا الريكاردية لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى يخضع لتغيرات أسعار البترول، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العجزين في الاتجاهين، ويرجع ذلك إلى تأثر كل من الميزانيتين بتغيرات أسعار البترول، وهذا ما يتوافق مع أغلب الدراسات الخاصة

بالدول الريعية. كما أثبتت نتائج الدراسة بأن أكثر من 6.8 % من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل و عودتها إلى حالة التووازن، وعليه يجب إتخاذ سياسات اقتصادية تخفف من العجز في الميزانين كل على حدة.

9- دور السياسات الاقتصادية في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2004-2018)، هدف هذا البحث إلى دراسة السياسات الاقتصادية ودورها في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2004-2018، ومدى فاعلية السياسات الاقتصادية في إضفاء نوع من الاستقرار في مستويات الأسعار والمستوى المعيشي للفرد في ليبيا، حيث انتهجت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وقد تولت الدراسة الى عدة نتائج كان أهمها أن للسياسات الاقتصادية دورا بارزا في علاج مشكلة التضخم على الرغم من وجود عدة معوقات المتمثلة في الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد من انقسام سياسي وعدم استقرار أمني و الفساد بأنواعه. وجود ارتفاع ملحوظ في أسعار المستهلك من خلال بيانات الرقم القياسي العام للأسعار وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد. نتيجة للتغيرات التي حصلت في حجم الطلب والعرض على النقود مما ساهم في زيادة الفجوة التضخمية من 2،411.1 مليار دينار ليبي سنة 2006 إلى 127،080.9 مليار دينار ليبي سنة 2011.

10- دراسة ل(عماد غزاري، بولصنام محمد) تحت عنوان العجز الموازني في الجزائر أسبابه و أليات تمويله للفترة (2000-2019)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العجز الموازني وتشخيص أسبابه في الجزائر للفترة (2000-2019)، والتعرف على الأساليب التي انتهجتها السلطات المالية في الجزائر لمواجهة العجز من خلال توضيح دور صندوق ضبط الموارد في تمويله و تغطيته. كما تم اعتماد المنهج الوصفي من خلال طرح الاطار النظري للعجز الموازني وصندوق ضبط الموارد والمنهج الحليلي لتحليل أسباب العجز وفعالية موارد الصندوق في تغطية عجز الميزانية في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة أن العجز الموازني في الجزائر يمثل اختلال هيكليا ناتجا عن ارتفاع النفقات العامة المرتبطة بتمويل المخططات التنموية وتراجع الإيرادات المرتبطة بأسعار النفط، مع عدم فاعلية صندوق ضبط الموارد في تغطية عجز الميزانية العامة في ظل انهيار أسعار النفط. وضرورة البحث عن مصادر تمويلية بديلة لاستدامة تمويل الميزانية العامة.

11- دراسة ل(بن عامر عبد الكريم) تحت عنوان أثر تقلبات سعر الصرف و التضخم على العجز الموازني في ظل الأزمات- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990 ،2021) ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري والتضخم على العجز الموازني في ظل الأزمات والصدمات التي عرفتها الجزائر من الأزمة المالية والنفطية ألى

تداعيات الازمة الصحية. في حين تم استخدام المنهج الوصفي والكمي. وقد توصلت هذه الدراسة من نتائج إلى وجود أثر سالب لكل من سعر الصرف، التضخم وأسعارالنفط على العجز الموازني، وهذا راجع لإرتفع حجم الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة العملة.

12- أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية حالة السودان للفترة(1997،2016)

تناولت هذه الدراسة أثر التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة على الاقتصاد السوداني على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل عرض النقود ومعدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2016. واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، أما من الجانب التطبيقي فاعتمدت على الدراسة القياسية لاختبار العلاقة السببية بين بعض المتغيرات الاقتصادية كمدل التضخم وعرض النقود، الإنفاق العام والناتج الإجمالي.

كما نتجت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين عرض النقود وحجم الإنفاق العام مع معدلات التضخم، وعلاقة سلبية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم. وبالتالي الزيادة في عرض النقود وحجم الإنتاج في ظل انخفاض الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم. كما دلت نتائج اختبار السببية بين متغيرات الدراسة أن كل من عرض النقود وحجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي يؤثر في معدلات التضخم.

13- العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية و معدل التضخم

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين العجز الموازني ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2019/2018-2000/1999) باستخدام المنهج التحليلي للإحصائيات والبيانات، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس أثر عجز الموازنة على معدل التضخم. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها :

- أن عجز الموازنة العامة في مصر يغلب عليه طابع التزايد من عام لأخر خلال العقدين الماضيين، كما يعتبر عجز هيكلي وليس دوري بسبب عدم ارتباطه بالدورة التجارية.

- وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين كل من معدل التضخم وعجز الموازنة.

- وجود علاقة سببية تبادلية بين معدل التضخم وعجز الموازنة العامة حيث يؤثر عجز الموازنة على معدل التضخم ويتأثر به.

- لا توجد علاقة سببية بين عجز الموازنة وكمية النقود.

14- دراسة ل (حسين علي فخر)تحت عنوان العلاقة التجريبية بين العجز المالي والتضخم: دراسة حالة بعض الدول الآسيوية المختارة، هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير عجز الموازنة على التضخم في بعض الدول الأسيوية (الصين ،اليابان،كوريا،الهند،تايوان،سنغفورة) خلال الفترة من (1993 إلى 2013)، حيث تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ القائم على تقدير مجموعة المتوسط المرجح والمقدرللفرق في اللوحة الزمنية (أرلانو- بوند)، وقد توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة له تأثير إيجابي على التضخم في الدول الأسيوية المختارة، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف لهما تأثير إيجابي على التضخم كما أن عرض النقود ومؤشر أسعار الواردات وسعر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على التضخم.

15-دراسة ل(فاتح ديمير) بعنوان تأثير التضخم على العجز الموازني في تركيا: دليل من اختبار الاندماج مع فترات انقطاع متعددة، على الرغم من وجود تأثير هائل للتضخم على العجز الموازني، إلا أنه لا يوجد بحث كافي حول هذا الموضوع ، فقد ركزت هذه الدراسة على تأثير العجز الموازني على التضخم في تحديد العلاقة بين العجزالموازني والتضخم في الأدبيات. وقد ذهبت هذه الدراسة إلى وجود وجهتا نظر مختلفتان حول هذه القضية أولها هو تأثير تانزي، الذي يجادل بأن زيادة التضخم ستؤدي إلى انخفاض حقيقي في الإيرادات الضريبية وبالتالي زيادة العجز الموازني. الرأي المعارض هو تأثير باتينكين الذي يشير إلى أن العجز الموازني سينخفض لأن التضخم سيقلل من النفقات العامة الحقيقية. وقد كانت الفترة الزمنية لهذه الدراسة في الفترة مابين 1960-2022 في تركيا، ونظرا لأن فترة البيانات قد تحتوي على العديد من فترات الانقطاع الهيكلية تم استخدام اختبار الجذر الوحدي Carrion-i-Silvestre واختبار الاندماج Maki وتم تحديد سنوات 1995-2002-2007-2011-2018 كتواريخ انقطاع. وقد توصلت هذه الدراسة من نتائج إلى أن معدل التضخم له تأثير متزايد على العجز الموازني في الفترة التي لا يوجد فيها انقطاع. كما لم تتغير النتيجة الإجمالية عندما تم تضمين تأثير الانقطاعات، مع هذا يمكن القول أن تأثير تانزي أكثر هيمنة في تركيا.

16-دراسة ل(لويس كاتاو،ماركوإي تورونيس) تحت عنوان العجز المالي والتضخم،في الفترة(1960-2001)، هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة البحث في النظرية التي تقول أن العجز المالي يسبب التضخم، وذلك في ظل بيانات أوسع ونهج النمذجة الجديد الذي يتضمن سمتين رئيسيتين للنظرية. وعلى خلاف الدراسات السابقة فقد اعتبرت هذه الدراسة أن التضخم مرتبط بشكل غير خطي بالعجز المالي من خلال القاعدة الضريبية للتضخم وتقدر هذه العلاقة باعتبارها ديناميكية جوهرية، باستخدام تقنيات اللوحات التي تميز بوضوح بين تأثيرات العجز المالي على المدى القصير والطويل، وقد توصلت النتائج التي شملت 107 بلد خلال الفترة

2001-1960 وجود إرتباط إيجابي قوي بين العجز والتضخم بين مجموعات البلدان ذات التضخم المرتفع والبلدان النامية، ولكن ليس بين الاقتصاديات المتقدمة ذات التضخم المنخفض.

المطلب الثاني: جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة وكذا موقع دراستنا منها:

الفرع الأول: جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

كانت الدراسات السابقة بمثابة تمهيد لنا من أجل الفهم الجيد وتكوين نظرة مثالية عن موضوع دراساتنا وهذه أهم النقاط المستفادة من الدراسات السابقة:

- تقديم لمحة عامة عن موضوع الدراسة وصورة شاملة لطريقة العمل و الجوانب الأساسية للدراسة.

- إثراء الجانب النظري.

- تحديد فجوات البحث وتحديد فرص البحث الجديدة.

- تحسين منهجية البحث من خلال تجنب الأخطاء التي وقع فيها الباحثون السابقون.

- توسيع قاعدة المعرفة من خلال ربط البحث بسياق أوسع.

- إثراء نقاش البحث من خلال تقديم وجهات نظر مختلفة تساعد في تحفيز النقاش ووضع أفاق جديدة للبحث.

الفرع الثاني: أوجه تشابه الدراسات السابقة:

- كل الدراسات السابقة هدفت إلى فهم العلاقة بين التضخم والعجز الموازني من حيث طبيعتهما كظواهر اقتصادية

- الدراسات المحلية توصلت في مجمل نتائجها إلى أن الزيادة في النفقات العامة مع تقلص الايرادات سواء بسبب انخفاض أسعار النفط وعدم فاعلية صندوق ضبط الموارد في سد العجز في الميزانية العامة أو حتى الارتفاع في الأسعار وإنخفاظ قيمة العملة لها عوامل أدت إلى زيادة العجز في الميزانية

- زيادة الكتلة النقدية مع عدم وجود مايقابلها من مستوى إنتاجية يؤدي حتما الى مستوى مرتفع من التضخم وهذا يخص أكثر الدراسات العربية.

الفرع الثالث: أوجه اختلاف بين الدراسات السابقة:

- اختلفت الدراسات السابقة في طبيعة المنهج المتبع خاصة فيما يتعلق بالجانب العملي أو التطبيقي

- أدى اخلتلاف مناطق الدراسة وكذا فتراتها إلى تباين نتائجها وهذا طبيعي نظرا لاختلاف إقتصاد كل دولة عن الأخرى.

الفرع الرابع: موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:

قمنا من خلال هذه الدراسة بتحديد نطاق زماني ومكاني يختلف عن الدراسات السابقة فقد اختصت هذه الدراسة بفترة زمانية تمتد من الفترة (1999-0-2022)، ونطاق مكاني يختص بالجزائر. كما اعتمدنا في دراستنا على نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل دراسة العلاقة بين متغيرين، هذا وقد اختلفت دراستنا مع العديد من الدراسات السابقة التي قالت بوجود أثر موجب للتضخم على العجز الموازني في حين قد أشارت دراستنا إلى أنه يوجد تأثير ضعيف للتضخم على العجز الموازني في الجزائر وهذا راجع للعديد من الأسباب منها السياسات الحكومية وذلك من خلال ضبط الاستيراد والانفاق المتوازن كل هذا بالاضافة الى بعض العوامل الأخرى أدت إلى وجود أثر ضعيف للتضخم على العجز الموتزني. كما أن هنالك دراسات توافقت مع نتائج درستنا ويبقى العامل الأساسي في اختلاف أو توافق دراستنا مع الدراسات الأخرى هو عامل الزمان والمكان والذي يلعب دورا كبيرا في ذلك.

خلاصة

تم من خلال هذا الفصل التطرق للجانب النظري للدراسة والمتمثل في ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرق للأدبيات النظرية الخاصة بالمتغير الأول من تعريف وأسباب وكذا أنواع التضخم وأثاره والسياسات المعالجة له. أما بالنسبة للمبحث الثاني فتم التطرق للمتغير الثاني والمتمثل في العجز الموازني من خلال تعريفه وأسبابه وأنواعه وكذا طرق تمويله. أما في المبحث الثالث والأخير فتم التطرق لأهم الدراسات العلمية السابقة في موضوع الدراسة سواء عربيا وحتى أجنبيا ،كما تطرقنا فيه الى جوانب الاستفادة من هذه الدراسة وكذا أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات، وموقع دراستنا من الدراسات السابقة.

دراسة قياسية لأثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر

التوطئة

لا يخفى علينا أن الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تعمل باستمرار من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وكذا العمل على تحقيق نمو اقتصادي بناء على المعطيات الاقتصادية الموجودة، لكن كل هذا لا يكون إلا بمواجهة المعوقات الاقتصادية الأخرى ومعالجتها في شكل الارتفاع المتزايد للأسعار وزيادة الكتلة النقدية في السوق وكذا تفاقم العجز في الميزانية الذي يكون السبب فيه ارتفاع الانفاق العام مع الانخفاض في قيمة الايرادات والتي يمكن أن يكون أحد أسبابها التضخم. من خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة أثرالتضخم على العجز الموازني من خلال التفصيل في متغيرات الدراسة وأيضا دراسة الأثر المتبادل بينهما، حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين هما:

- المبحث الأول: تطور كل من التضخم و عجز الموازنة في الجزائر والأدوات المستعملة في الدراسة

- المبحث الثاني: تقديم النتائج وعرضها من ثم مناقشتها

المبحث الأول: وصف متغيرات الدراسة وتحليلها والأدوات المستعملة فيها

المطلب الأول: التطورات التاريخية لكل من التضخم والعجز الموازني

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الجزائر من سنة (1990-2022)

من خلال هذه الفقرة سنقوم بعرض وتحليل سلسلة معدلات التضخم من الفترة الممتدة من سنة (1990-2022)، والشكل البياني التالي يعرض بيانات السلسلة الزمنية المتعلقة بالتضخم:

شكل رقم (01) بيانات تطور معدلات التضخم في الفترة مابين(1990-2022)

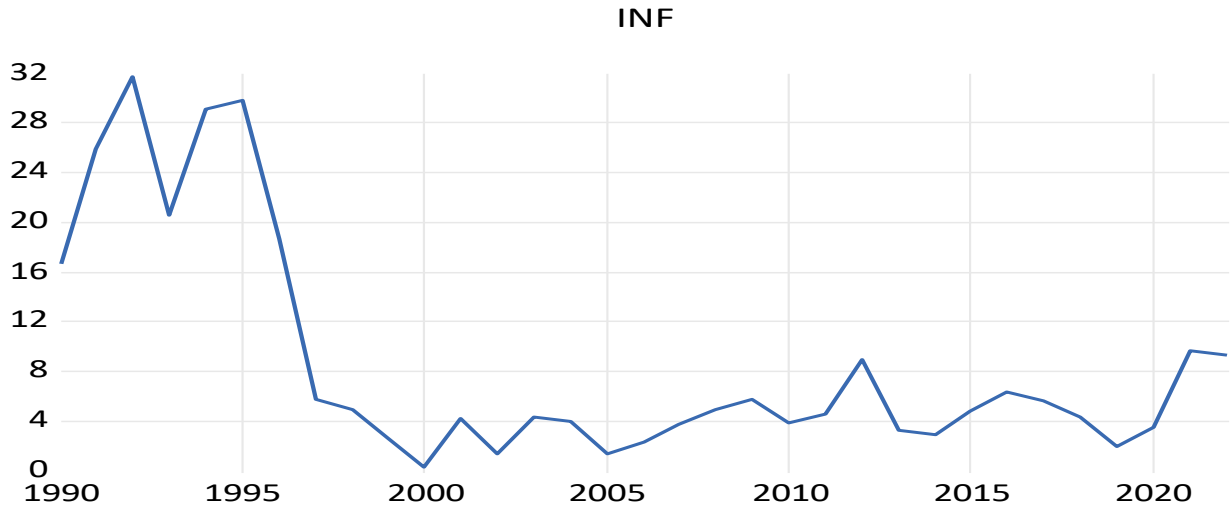

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومخرجات برنامج EVIEWS12

1- التحليل الاقتصادي لسلسلة معدلات التضخم

من خلال الشكل (1-1)، يمكننا تقسيم تطور معدلات التضخم عبر الفترة الممتدة (1990-2022) إلى مرحلتين إثنين وهما على التوالي:

1-1- المرحلة الأولى(1990-2000): نشهد في هذه الفترة بلوغ معدلات التضخم أقصاها كما يبينه الشكل السابق، حيث أعلى معدل وصل إليه التضخم كان سنة 1992 وبمعدل بلغ 31.7%، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى التدهور المهول التي شهدته أسعار البترول في تلك الفترة والراجع سببه بالدرجة الأولى إلى حرب الخليج الثانية والتي كانت سبب في صعود ثم هبوط حاد لأسعار البترول، وبما أن الجزائر بلد يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المحروقات بما فيها البترول فقد تأثرت في هذه الفترة العملة الوطنية والتي عرفت بدورها ارتفاع في معدلات الأسعار وضعف القدرة الشرائية للمواطن وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

وقد شهد نظام تحديد الأسعار في الجزائر تغيرا في طبيعته اذا توجهت الدولة الجزائرية من الاقتصاد الموجه التي كانت تدعم فيه الأسعار بصورة مباشرة إلى اقتصاد السوق، اذا شهدت الفترة من 1990-1993 تحرير بعض أسعار السلع والخدمات مع بقاء فئة كبيرة من المنتجات تحت غطاء التدعيم، حيث شهد نظام الأسعار مرونة لم تكن كافية. بعدها اتجهت الجزائر مع بعض المؤسسات المالية الدولية في صورة صندوق النقد الدولي من الفترة مابين 1994-1998 على انتهاج برنامج إصلاح اقتصادي تركزعلى تحرير الأسعار بصفة تدريجية، وبعد فترة لم تتجاوز الثلاث سنوات من تطبيق البرنامج الاصلاحي مالبثت أن أصبحت أسعار السلع محررة ورفع الدعم عنها بشكل كلي خاصة السلع الاستهلاكية وأسعار الطاقة.

وقد كان لهذا البرنامج أثر إيجابي على معدلات التضخم في المدى المتوسط، فقد عرفت معدلات التضخم إنخفاظا محسوسا ومستمرا من الفترة مابين 1995 إلى سنة 2000 فقد بلغ معدل التضخم سنة 2000 أدنى مستوى للتضخم في الجزائر منذ بدئ تحرير الأسعار بمعدل 0.3%، ويرجع السبب في هذا الانخفاض المحسوس في معدلات التضخم إلى تبني الجزائر سياسة نقدية إنكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة للإجراءات المتخدة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة وكذا تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الاصدار النقدي في تمويل العجز في الميزانية[1]

2-1- المرحلة الثانية(2000-2022): نلاحظ من خلال هذه المرحلة إنخفاض محسوس في معدلات التضخم حيث بلغت سنة 2000 أدنى نسبة بلغت 0.3% وهذا راجع بالأساس للإصلاحات الهادفة وفعالية السياسة النقدية وضبط الأسعار وكذا التحكم في زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد كل هذا نجم عنه تراجع مستوى الطلب الكلي. ولم يكن الانخفاض المحقق في معدلات التضخم سنة2000 طويل الأمد فما لبث أن عاد للإرتفاع سنة بعدها 2001 ليبلغ 4.2% نتيجة لنمو الكتلة النقدية بنسبة تتراوح مابين 22.3% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول، وبعد الشروع في تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي من 2001-2004 انخفض بعدها معدل التضخم في سنة 2002 إلى 1.4% راجعا السبب في ذلك إلى الانخفاض في الكتلة النقدية بنسبة 17.30%، وفي السنة الموالية عاد للارتفاع مجددا بنسبة 2.6% والذي يرجح سبب حدوثه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29%.[2]

---

[1] طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، **دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (21)، العدد(01)، جوان 2020، رقمص: 54

[2] مسعود لشهب، ، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000–2022**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد (10)، العدد (02)، يناير 2024، رقم ص:24

وفي سنة 2004 والتي تعتبر نهاية حقبة المخطط الخماسي كان هناك إرتفاع في معدل التضخم ب 3.56% والذي يرجع السبب في ذلك إلى زيادة الإنفاق العمومي، وكذلك الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي. أما في سنة 2005 فقد شهد إنخفاض محسوس وصل إلى 1.6% وهذا راجع إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية. وإنطلاقا من سنة 2006 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع تدريجيا بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث نتج عنه زيادة في حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة.

وقد بلغ التضخم السنوي المتوسط المقاس بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك 4.4% في 2008 مقابل 3.9% في سنة 2007 و1.8% في سنة 2006. كما أن أسعار الجملة من الخضر والفواك قد إنخفضت ب3% بمتوسط سنوي بعدما كانت قد ارتفعت بنسبة 16% في 2007. يعود هذا الانحذار إلى الانخفاض القوي في أسعار البطاطا 30%- والذي مايزال مرتفع نسبيا، من جانب أخر فقد ارتفع مؤشر القيم الوحدية للسلع الغذائية المستوردة بنسبة37.5% بعدما كان قد زاد بنسبة29.6% في 2007. كما زادت أسعار سلع المنتجات الغذائية التي أغلب محتواها من الواردات بأكثر من الضعف، منتقلة من 5.4% في 2007 إلى 11.3% في 2008، وهي وتيرة أسرع بما يقارب من ثلاثة مرات مقارنة بالتضخم السنوي المتوسط لمؤشر أسعار الاستهلاك. كما شهدت أسعار الإنتاج الصناعي خارج مجال المحروقات للقطاع العمومي ب 5.6% في 2008، وهو مايمثل سرعة أقوى مقارنة مع التضخم المسجل في 2007 والذي قدر ب3.1% على أساس متوسط سنوي، كما ارتفعت أسعار الانتاج الصناعي للقطاع الخاص ب1.6% في 2008 مقابل 1.9% في السنة المنقضية.[1]

وفي سنة 2009 استمر الارتفاع في معدل التضخم ليصل إلى نسبة 5.7% نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أدت بدورها إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار، ماأدى إلى ارتفاع حتمي في أسعار السلع المستوردة (علما أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة) كون الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.[2]

تواصلت التوترات التضخمية في 2010، لكن بدرجة أقل. وللمرة الأولى منذ خمس سنوات، تراجع معدل النمو السنوي المتوسط للأسعار عند الاستهلاك، منتقلا من 6.1% في 2009 إلى 4.1% بالنسبة للمؤشر الوطني ومن 5.7% في 2009 إلى 3.9% بالنسبة لمؤشر

[1] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، سبتمبر 2009،ص:55، 56

[2] مسعود لشهب، مرجع سبق ذكره، ص:25

الجزائر الكبرى. وعلى عكس السنوات السابقة فقد كان لارتفاع أسعار الخدمات والسلع المعلمية دور كبير في التضخم ولو أن حتى السلع الغذائية عرفت ارتفاعات معتبرة. وفي بداية السداسي الأول من سنة 2010 بدأت الأسعار العالمية للمواد الفلاحية في الارتفاع بعدما اتسمت ببعض الهدوء في السداسي الأول من سنة 2009، لتنطلق في الارتفاع مع بداية السداسي الثاني ونتيجة لذلك ارتفعت مساهمة أسعار السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي في التضخم، المرجحة ب 26.3% بنسبة 37.6 نقطة مئوية إلى 48%، دون أن تبلغ " الذروة " لسنة 2008 والمقدرة ب 64.4%. وتباطأ تضخم أسعار الجملة للخضر والفواكه في 2010، خصوصا الخضر الطازجة. وبقيت أسعار هذه الأخيرة شبه مستقرة. بالمقابل، زادت أسعار الفواكه الطازجة بشكل قوي. كوتيرة سنوية تراجعت زيادة أسعار الإنتاج الصناعي للقطاع العمومي بشكل طفيف إلى 3% في 2010 مقابل 3.4% في السنة المنصرمة وزاد مؤشر أسعار القطاع الصناعي الخاص ب 0.2 نقطة ليصل إلى1.5%.[1]

بدخول سنة2011 عاد معدل التضخم للارتفاع بعد تراجع في السنة السابقة، حيث قدر التضخم السنوي المتوسط ب 5.7% بواسطة المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك مقابل 1.4% في 2010، أي بارتفاع ب 1.6 نقطة مئوية. ومقاسا بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك للجزائر الكبرى، نما التضخم ب 0.6 نقطة إلى 4.5%. ويرجع السبب في ذلك إلى تراخي مؤشر منظمة الأمم المتحدة للتغذية والفلاحة FAO لأسعار المواد الغذائية بانتظام، ونتيجة لذلك تراخت مساهمة السلع الاستهلاكية ذات المحتوى المستورد القوي في التضخم كمتوسط سنوي، المرجحة بنسبة 26.3% ب 12 نقطة مئوية إلى 37.7%. في حين تبقى متوسط الأسعار لسنة 2011 في ارتفاع قوي مقارنة بسنة 2010 (20.9% بالنسبة للزيوت، 35.2% للحبوب،22.1% للسكر، و 10% لغبرة الحليب). ترجمت هذه الزيادة في المتوسط أسعار المنتجات الفلاحية بنمو سنوي قوي لمؤشر القيم الوحوية للسلع الغذائية المستوردة، المقدرة ب 37.9%، ولم يسجل المؤشر المتعلق بالسلع الاستهلاكية الأخرى إلا زيادة خفيفة بنسبة 1.1%.[2]

في سنة 2012 عاد للتفاقم ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية،بارتفاع قدره 9.9% بموجب المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك، اذ تعلق هذا التسارع بشكل مباشر بأسعار

[1] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، ص:39،40

[2] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012، ص:45

السلع الغذائية وكان أقوى بمرتين من تسارع ارتفاع أسعار السلع المعلمية والخدمات. فيما عرف الانتاج الصناعي ارتفاعا بشكل معتدل نسبيا.[1]

عرف معدل التضخم في سنة 2013 انخفاضا معتبرا مقارنة بالسنة الماضية وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات حيث بلغ 4.15%. في هذه السنة إنخفض تضخم أسعار المواد الغذائية والذي بلغت وتيرته 3.18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006. هذا ويعتبر التراجع في تضخم أسعار المنتجات الغذائية في 2013 عاما.[2]

نلاحظ من سنة لأخرى تباين معدلات التضخم بسبب تغيرات في محددات معدلات التضخم كالزيادة في الكتلة النقدية واختلالات أسواق الجملة وحتى ارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الفلاحية الأساسية المستوردة إلى جانب أسعار الانتاج الصناعي لقطاع الصناعة الغذائية وتطور سعر الصرف. وفي سنة 2014 شهدت كذلك معدلات التضخم انخفاض بمعدل 2.40% ليستمر على نهج السنة التي سبقته.

أما سنة 2015 فكانت نقطة تحول للانخفاض التي شهدته سنوات 2013 و2014 على التوالي، حيث ارتفع معدل التضخم ليبلغ 4.4%، وقد اسمرت الأسعارالعالمية للمنتجات الفلاحية الرئيسية المستوردة في الانخفاض وذلك في مايخص كل من القمح (25.8%-، ليصل سعره إلى 225 دولار للطن الواحد، وكذا مسحوق الحليب كامل الدسم والذي وصل سعره إلى 2508 دولار للطن الواحد(35.2%-).[3]

واصل تسارع وتيرة التضخم لسنة 2016 ليبلغ 5.8% بالنسبة للمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية الرئيسية في السوق العالمية للسنةالخامسة على التوالي. في سنة 2016 تراجع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ب 1.5% في سنة واحدة كما تراجع ب 29.8% مقارنة بذروة سنة 2011. واستمر انكماش أسعار الحبوب والحليب على عكس أسعار السكر والزيوت الغذائية التي ارتفعت للمرة الأولى منذ سنة 2012.[4]

---

[1] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013، ص:51

[2] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2014، ص:41

[3] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2016، ص:45

[4] تقرير بنك الجزائر،**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، سبتمنر 2017، ص:35

عرفت سنة 2017 تباطئ في وتيرة تسارع التضخم مقارنة بالفترة مابين 2014 إلى 2016 حيث بلغ معدل نمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك 5.6%. كما عرفت الأسواق العالمية ارتفاع في أسعار المنجات الغذائية الرئيسية بشكل كبير في 2017 بعد 5 سنوات متتالية من التراجع، وارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ب8.1% أعلى زيادة منذ 2012. يعود أصل هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت الغذائية ومنتجات الحليب باستثناء أسعار السكر التي عرفت انخفاضا حادا.[1]

عرف التضخم في أفريل 2018 نسبة 4.33% ليعرف بذلك ارتفاعا طفيفا ليصل 4.82% في أوت 2018، ثم تراجعت عند 4.53% في أكتوبر 2018، فحسب فئات السلع يعود تراجع وتيرة التضخم أساسا إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعلمية[2]

أما سنة 2019 فعرفت استمرار تباطئ وتيرة النمو السنوي لمؤشرات التضخم للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغت وتيرة نمو المؤشر الوطني 2.4%، وبلغ في هذه السنة متوسط المعدل السنوي لتضخم الأسعار العالمية 1.8% ، في حين عرف مؤشر أسعار المنتجات الغذائية لمنظمة الأغذية والزراعة في ديسمبر 2019 أعلى مستوى له منذ 5 سنوات. وعرفت هذه السنة تقلص ما يعرف بالكتلة النقدية M2 بنسبة 0.85%- مقابل ارتفاع ملحوظ قدره 1.11% في 2018 و 8.4% في 2017، بهذا يكون هناك استمرار في الاتجاه التنازلي للتضخم للسنة الثالثة على التوالي.[3] كما عرفت سنة 2020 تباطأ طفيف على مستوى الأسعار الإجمالي على الصعيد لوطني بمتوسط سنوي قدر ب 2.09%، كما شهد مؤشر الأسعار عند الاستهلاك الجزائري انتعاش طفيف، وبعد ثلاث سنوات من تراجع التضخم بلغ متوسط معدل النمو السنوي 2.41% مقابل 1.95% في سنة 2019.[4] في 2021 استمر معدل النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك ليعرف تسارعا كبيرا، حيث بلغت نسبة الزيادة في المؤشر الوطني 6.62% وبلغ مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر الكبرى تضخما بنسبة 7.23%. وقد انفردت هذه السنة بارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق العالمية.[5] وفي سنة 2022 استمر المتوسط السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك نهجه المتسارع ليكون هو الأكبر في العقد

---

[1] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، جويلية 2018، ص:26

[2] مسعود لشهب، مرجع سبق ذكره، ص:27

[3] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، ديسمبر 2020، ص:35

[4] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، ديسمبر 2021، ص:40

[5] تقرير بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**،ديسمبر 2022، ص:29

الأخير حيث بلغت النسبة 9.70%، حيث يعود السبب في هذا التسارع المستمر في معدلات التضخم إلى ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية خاصة المستورة منها، لتعرف هذه المنتجات تضخما بلغ نسبة 13.4% لتساهم مانسبته 64.4% من إجمالي التضخم.[1]

الفرع الثاني: تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

من خلال هذه الفقرة سنقوم بعرض وتحليل سلسلة رصيد الميزانية في الجزائر للفترة الممتدة من (1990-2022)، حيث الشكل التالي يعرض بيانات رصيد الميزانية لهذه الفترة:

شكل رقم (02) بيانات تطور رصيد الميزانية في الفترة مابين(1990-2022)

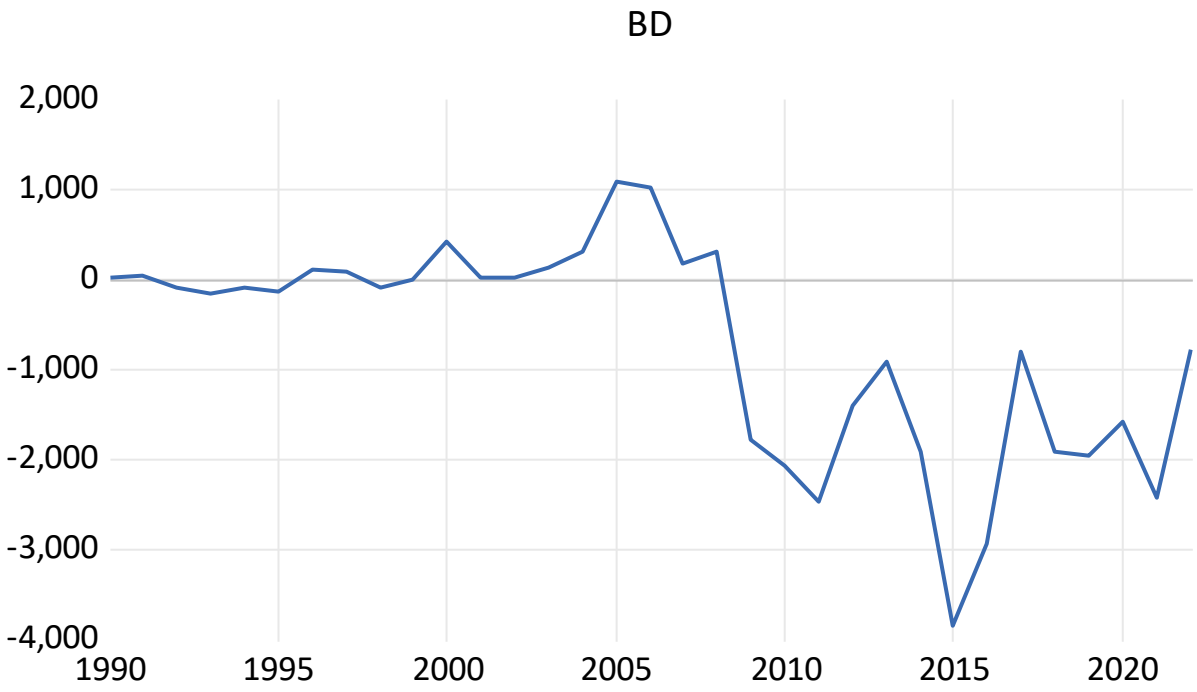

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ومخرجات برنامج EVIEWS12

2-1- التحليل الاقتصادي لرصيد الميزانية

سنقوم من خلال الشكل (1-2) بتقسيم رصيد الميزانية من الفترة الممتدة (1990-2022) إلى مرحلتين اثنين هما على التوالي:

[1] تقرير بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، سبتمبر 2023، ص:33

2-1المرحلة الأولى من سنة (1990-1999): عرفت هذه الفترة إرتفاع معتبر في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 16 دولار سنة 1990 ما جعل السياسة الضريبية في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، ورغم تحسن أسعار البترول فقد قابله في الجهة المقابلة إرتفاعا في الانفاق الحكومي. وكانت الجزائر قد أبرمت برامج للتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والتي من شروطها التقليل من التدخل الحكومي بسبب الأزمة البترولية، والتي تخللتها بعض السياسات الصارمة في إدارة الطلب وذلك عن طريق خفض العملة الوطنية إضافة إلى تحرير الأسعار. كل هذا ساهم في إرتفاع معدلات التضخم بالاضافة إلى توسع خوصصة المؤسسات العمومية أدى إلى تسريح العمال ومنه إلى تراجع الاستثمارات والنتيجة انخفاض في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة[1]

2-2 المرحلة الثانية (2000-2022): عرفت سنة 2000 تحقيق الجزائر عوائد مالية معتبرة جراء ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث حقق رصيد الموازنة فائضا قدره 14655200 أف دينار جزائري جراء إرتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 720000000 ألف دينار، وقد قدرت الجزائر سعر مرجعي لإعداد الموازنة العامة قدر ب 19 دولار للبرميل وكان ذلك من سنة 2000 إلى سنة 2007. وبعد الارتفاع التي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية والذي وصل إلى حاجز 147 دولارللبرميل سنة 2008 ومتوسط سعر 99 دولار للبرميل، أدرجت الدولة سعر مرجعي جديد قدر ب 37 دولار للبرميل عند إعداد الموازنة في باقي سنوات الدراسة. كما شهدت الايرادات العامة للدولة ارتفاعا مستمرا حتى سنة 2014، وبعد منتصف سنة 2014 حدث انهيار لأسعار البترول حيث تقلصت مداخيل الدولة من الجباية البترولية. كما نشهد ارتفاع في وتيرة النفقات العامة للدولة خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، وتعتبر سنة 2011 والتي قدرت النفقات العامة فيها ب 8272561921 ألف دينار وسنة 2015 ب 8753727324 هم السنتين الأعلى انفقا خلال سنوات الدراسة، بينما بلغت 7986180243 مليار دينار سنة 2016 وسنة 2000 ب 1176094800 ألف دينار وتعتبر هذه السنة الوحيدة التي حققت فائض في رصيد الموازنة العامة، وما أتى بعدها إتسم بالعجز من سنة لأخرى، حيث تعتبر سنة 2011 أكثر سنة سجلت عجز موازني سالب قدر ب 5074161921- ألف دينار ليعود للنخفاض بشكل نسبي ليبلغ سنة 2014 3437986576- ،كما حقق العجز في الموازنة سنة 2015 و2016 على التوالي 3801027324- و - 3238750243 ألف دينار جزائري، في حين تم تقديره ب 1247701581- ألف دينار

[1] سنوساوي صالح، بوضياف مختار، **الأثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر للفترة (1980-2020)-دراسة تحليلية قياسية-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد (08)، العدد (02)، 2022/12/31، ص:242

جزائري سنة 2017، ويرجع السبب في هذا العجز الموازني إلى تراجع أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 والذي أدى بدوره إلى تراجع مداخيل الدولة من الصادرات النفطية.[1]

ومن هنا نستخاص أن عجز الموازنة العامة في الجزائر مرتبط بشكل كبيربتغير في أسعار النفط والذي يعتبر محدد أساسي فيه بما أن أغلب الايرادات الدولة تأتي من الجباية البترولية إذا ولا بد للدولة الجزائرية من تنويع الايرادات من أجل تجنب العجز في الميزانية ولم لا تحقيق فائض كم تحقق سنة 2000.

كما عرفت سنة 2018 ارتفاع طفيف في أسعار البترول حيث وصل إلى 71.5 دولار بالمقارنة مع سنة 2017 ب 54.1 ، هذا ماساهم بزيادة الجباية البترولية ومنه إلى إجمالي الايرادات العامة.[2] عرفت سنة 2019 نوعا من الاستقرار في عجز الميزانية بسبب تراجع طفيف يخص كا من الايرادات والنفقات الكلية بواقع 1139 مليار دينار، كم أدت الزيادة في صافي قروض الخزينة إلى زيادة عجز الرصيد الإجمالي للخزينة. هذا المستوى من العجز أدى للجوء للتمويل الغير التقليدي من بنك الجزائر بمبلغ 1000 مليار دينار.[3] وعرفت سنة 2020 عجزا قدره 1261.9 مليار دينار والذي يرجع السبب فيه لتأثر المالية العامة بأزمة الكوفيد العالمية covid-19، ويرجع السبب في زيادة العجز الموازني مقارنة بسنة 2019 ب 1139.8 إلى انخفاض إيرادات الميزانية بنسبة 14.6%.[4] استمر العجز في الميزانية لسنة 2021 للعام الثالث للتوالي إلا أن إرتفاع أسعار المحروقات أدى إلى إنخفاض عجز الميزانية منتقلا من 1261.9 مليار دينار سنة 2020 إلى 842 مليار دينار سنة 2021 بفارق قدر ب 419.9- مليار دينار. كما أدى الارتفاع في أسعار النفط إلى إرتفاع معتبر في الايرادات بنسبة 16.8% كما ارتفعت نفقات الميزانية بنسبة 7.6%.[5] كما تميزت سنة 2022 بزيادة في الايرادات واتباع نهج التقليل من النفقات قدر الامكان عن طريق تقليل الاستيراد الأمر الذي أدى إلى تحقيق عجز بمقدار 192.7 مليار دينار والذي يعتبر إنخفاضا هائلا بالمقارنة مع سنة 2021 المقدرب 838.6 مليار دينار.

---

[1] كزيز نسرين، مرغاد لخضر، **آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر– دراسة تحليلية (2000–2017)**، ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17،العدد 01، جوان 2017، ص:508

[2] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2019، ص:59

[3] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2020، ص:64

[4] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020 التطورالاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2021، ص:68

[5] تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2021 التطورالاقتصادي والنقدي للجزائر**، ديسمبر 2022، ص: 91

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

الفرع الأول: التعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة نموذج (ARDL)

يعتبر نموذج ARDL من النماذج المميزة التي يستخدمها الباحثون في القيام بالدراسات القياسية، وهو من تطوير كل من (Pesaran 1997)، (Shinand ans sun 1998)، بالاضافة لكل من (Pesaran et Al 2001)، كما أن هذا النموذج في تطبيقه لا يحتاج سوى إلى أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، وقد أوضح Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يكون من خلال اختبار الحدود Bound Test والذي يمكن اختباره دون الأخذ بعين الاعتبار خصائص السلسلة الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو خليط من الاثنين، ويعتبر الشرط الوحيد لعدم تحقق الاختبار هو أن تكون السلاسل الزمنية من الدرجة الثانية I(2) [1].

وقد تم التدقيق في هذا النموذج على غيره من النماذج الأخرى على غرار نموذج الخطوتين (Engle and Granger 1987)، أو اختبار التكامل المشترك (Johanen 1988) إلى معظلة عدم التأكد التي ترافق السلاسل الزمنية ودرجة استقرارها، الأمر الذي يجعل من نموذج ARDL لاختبار الحدود الخيار الأنسب. فهذا النموذج لايكون متطلب حيث يمكن للسلاسل الزمنية أن تكون قصيرة وأيضا يعطي تقدير لمعالم المدى القصير والمدى الطويل في معادلة واحدة كما لا يستوجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة عل غرار غيره من النماذج.[2]

---

[1] Pesaran, M.shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approches to the Analysis of level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol 16, 2001, p 289, 326

[2] بن عامر عبد الكريم، **أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازني في ظل الأزمات– دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990–2021)**، مجلة دفاتر بوادكس ، المجلد 12، العدد 01، 2023/06/30، ص:56

نستنتج من خلال التعريفات السابقة أن نموذج ARDL يعتبر من أفضل نماذج للسلاسل الزمنية لما يحتويه من مميزات خاصة إذا كانت السلاسل الزمنية المختارة قصيرة كما أنه يمنح حرية كبيرة للباحثين ولا يكون مقيد لهم على عكس النماذج الأخرى.

الفرع الثاني: خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL

من أجل النمذجة القياسية لنموذج ARDL لابد من اتباع الخطوات التالية:

1. نهدف إلى التحقق من عدم تكامل المتغيرات من الرتبة الثانية، وذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة.
2. صياغة نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد.
3. تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج.
4. الاستقلالية الذاتية للنموذج من خلال التأكد من الأخطاء.
5. التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.
6. نسعى إلى إجراء اختبار الحدود لتقييم وجود دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.
7. نقوم بتقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل وكذا فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد في حالة ماإذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة السابقة.
8. إستعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.[1]

الفرع الثالث: مراحل تطبيق نموذج ARDL

[1] بن عمرة عبد الرزاق، **خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10**، 2018/12/31، ResearchGate، الموقع الالكتروني https://www.researchgate.net/publication/340875068، ص:01

الخطوة الأولى الواجب القيام بها من أجل بناء هذا النموذج هي اختبار التكامل المشترك وذلك من خلال إطار نموذج (UECM)، والذي يأخذ الصيغة التالية بفرض العلاقة بين (DBY) المتغير اتابع و(INF) المتغير المستقل:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-1} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث تعبر المقدراتλ_1 و λ_2عن معلماتت العلاقة طويلة الأجل (Long run relationship) أما β و θ فتعبر عن معلمات العلاقة قصيرة الأجل(Short run relationship) ويشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات (علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات في المستوى أو العدد نفسه)، أما η تمثل حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر، وتباين ثابت وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.[1]

الخطوة الثانية ننتقل إلى تطبيق منهج إختبار الحدود Bounds Testing Approach، حيث يتمثل دور هذا المنهج في تحديد مدى جودة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة إختبار (F) وفي إطار إختبار (Wald)، وتتم إختبار معاملات العلاقة طويلة الأجل في نموذج ARDL وتصاغ الفرضيتان على الشكل التالي:

$$= B_{K+1} = 0 H_0: B_1 = B_2 =$$
$$\neq B_{K+1} \neq 0 \quad H_1: B_1 \neq B_2 \neq$$

فقبول الفرض الصفري معناه لاتوجد علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أما إذا قبلنا بالفرضية البديلة فهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويتم تحديد ماإذا كانت أي من

[1] هشام محمد حسن، **الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان باستخدام منهجية ARDL**، بتاريخ 2021، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، ص:22

الفرضيتين سواء الصفرية أو البديلة مقبول أو مرفوض من خلال مقارنة F المحسوبة بالقيمة الجدولية التي قدمها Pesaran في إختبار الحدود، ففي حالة كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للاختبار فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بمعنى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والعكس بالعكس.[1]

أما الخطوة الثالثة فتكون عن طريق استخلاص مواصفات نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ، Error Correction Model ECM من خلال الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{r} \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \nu_t$$

حيث أن ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، حيث أن كامل معاملات المدى القصير معاملات ترتبط بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معمل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن Disequilibrium في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل البعيد، كما يفترض أن تأخذ ψ قيمة سالبة وأن تكون معنوية كشرط لقبول تقديرات النموذج في المدى القصير.

يتم اختيار الحد الأقصى لطول أبطأ واحد في نموذج الانحذار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL للبيانات السنوية باستخدام معيار Schwarz Bayesian (SBC) Criterion ومعيار (Akaike) (AIC)، ومن خلال اختيار أقل قيمة للمعيارين سيتم استخدام المعايير لتحديد الفترات الزمنية الموزعة الأمثل لنموذج علاقة مستوى ARDL. للتحقق من تناسب نموذج الانحذار الذاتي للابطاء الموزع ARDL، اختبارات التشخيص (التسلسل الذاتي،

[1] خالد صلاح الدين طه محمود، **تطبيق نموذج الانحذار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة 2015/01/01 إلى 2018/06/20**، Menoufia J. Agric. Economic and Social sci، المجلد 03، يتاريخ 2018/10/17، ص:600-601

اختلاف التباين) والاستقرار عن طريق المتبقي التراكمي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.[1]

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

لقياس أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (1990−2022)، قمنا باستخدم منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL لما لها من ملائمة مع طبيعة السلاسل الزمنية المستعملة.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها

سنقوم من خلال هذا المطلب بعرض نتائج النموذج المستخدمARDL وتحليل نتائجه وذلك من أجل التوصل إلى أهداف الدراسة.

الفرع الأول: صياغة النموذج:

ولقياس أثر التضخم على عجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (1990−2022) تم ادراج متغير التضخم، حيث تم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$\text{DBU} = \boldsymbol{\beta_0} + \boldsymbol{\beta_1 INF} + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

حيث أن:

DBU: العجز الموازني

INF:التضخم

ε_t: الحد العشوائي

الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية

أشار كل من (Nelson & Plosser,1982) و(Peter,1986)،أن غالبية السلاسل الزمنية تعاني من الانحراف الزائف، ولتفادي هذا الانحراف وتحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)، ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية

[1] هشام محمد حسن، مرجع سبق ذكره، الصفحة 23

يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية وتعد أمرا ضروريا قبل عملية تقدير النماذج، والهدف منها الحكم على منطقية العلاقات بين متغيرات الدراسة، فاذا كان هناك استقرارية في هذه المتغيرات فان العلاقة تكون منطقية، وفي حالة ما اذا كانت المتغيرات غير مستقرة فان العلاقة تكون زائفة ويتم اللجوء إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج EViews.12 ، بهدف حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:[1]

H_0: الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H1: الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

الجدول رقم01: نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	ADF		PP		النتيجة/القرار
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
DBU	-1,014103 (0,7362)	-5,130355 (0,0002)	-0,600313 (0,8569)	-5,269960 (0,0002)	I(0)
INF	-1,689067 0,4270	-5,328809 (0,0001)	-1,656874 (0,4428)	-5,698047 (0,0000)	I(0)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

[1] أويابة صالح، **أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL)خلال الفترة1980-2018**، مجلة الباحث، المجلد 01، العدد 20، الجزائر، 2020، ص 7.

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور ADF، وفليبس بيرون(PP):

حيث أظهرت نتائج اختبار ديكي فور الموسع (ADF) أن كل من العجز الموازني والتضخم غير مستقرة عند المستوى I(0) ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرارية السلاسل الزمنية، وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1) ومنه يتم قبول الفرضية البديلة (H_1) عند مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

كما بينت نتائج فليبس بيرون (PP) أن كل متغيرات الدراسة من العجز الموازني والتضخم غير مستقرة عند المستوى I(0) ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرارية السلاسل الزمنية، وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1) ومنه يتم قبول الفرضية البديلة (H_1) عند مستوى معنوية 1 %، 5 %، 10% التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

الفرع الثالث: تقدير نموذج Ardl

قبل عملية الشروع في تقدير نموذج **Ardl** لابد من تحديد فترات الإبطاء المثلى.

1- تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج Ardl:

مبين في الشكل والجدول الموالي الفترات الابطاء المثلى للنموذج **Ardl**:

الشكل رقم 03: تحديد فترة الإبطاء المثلى

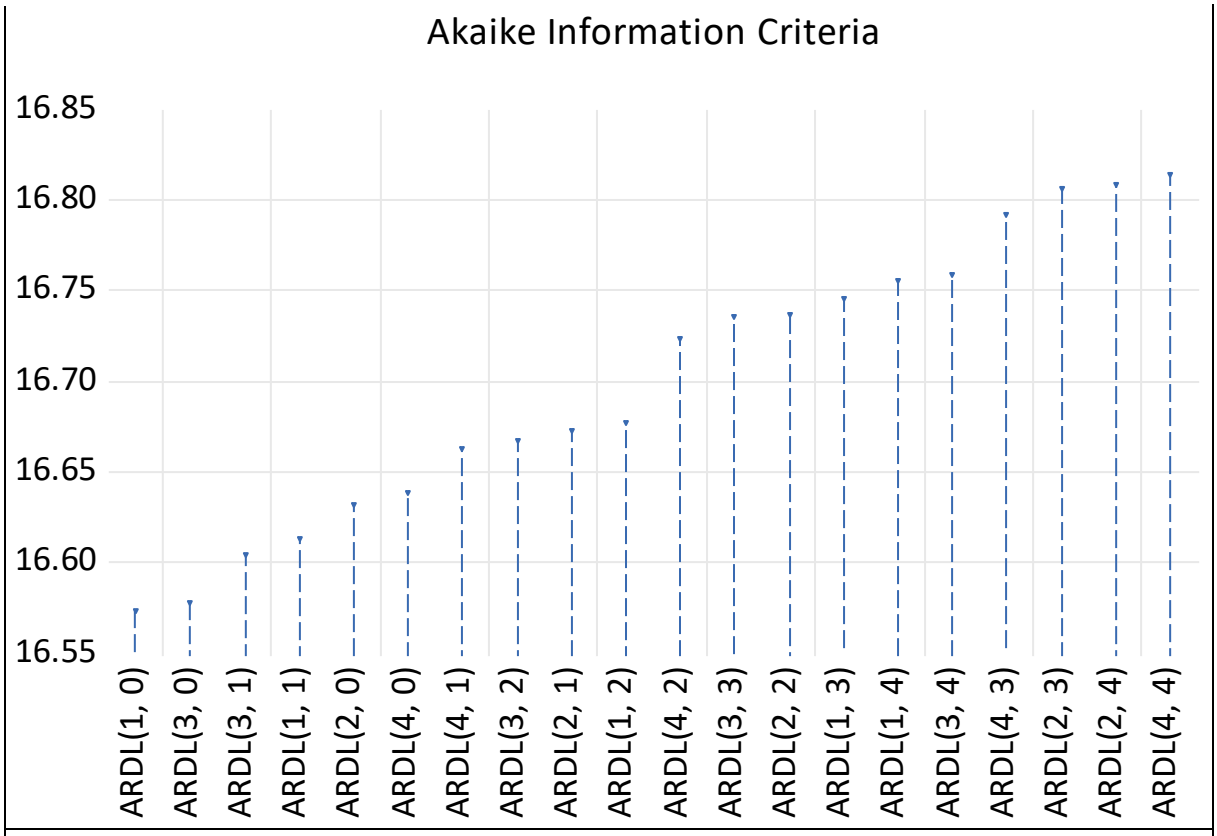

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن فترة الإبطاء المثلى للنموذج Ardl هي (1,0) بالاعتماد على معيار (Akaike) الذي يعطي أقل قيمة إحصائية.

2- نتائج اختبار الحدود The Bound Test:

للكشف عن علاقة علاقة توازنية طويلة المدى بين العجز الموازي والتضخم تم استخدام اختبار اختبار الحدود (F-Bounds Test) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	0.604294	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	32	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

أظهرت نتائج الجدول رقم **(02)** أن القيمة إحصائية لفيشر المحسوبة (0.6042941 =F(F-أقل من القيم الجدولية للحد الأعلى والدنيا عند مستويات معنوية الإحصائية 10%، 5% وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

طبقا لهذه نتيجة فانه لا يمكن اجراء اختبار تصحيح الخطأ لان هذا الأخير يتطلب وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

المطلب الثاني: تطبيق منهجية جوهانسن لاختبار التكامل المشترك بين المتغيرات

من أجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها بين المتغيرين في المدى الطويل توجهنا لمنهجية جوهانسن لاختبار التكامل المشترك من خلال الخطوات التالية:

الفرع الأول: اختبار الانحذار الذاتي VAR لتحديد أفضل فترة إبطاء

بعد التأكد مسبقا من أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول في كل من اختبار (ADF) و(PP)، فإنه يمكننا تطبيق أسلوب جوهانسن ومنه ننتقل مباشرة إلى الخطوة الموالية. حيث نقوم من خلال هذه الخطوة بعمل إنحذار ذاتي **VAR** وتحديد أفضل فترة إبطاء أو تأخير.

الجدول رقم (03) نتائج الانحذار الذاتي VAR لتحديد أفضل فترة إبطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DBU INF
Exogenous variables: C
Date: 05/14/24 Time: 14:33
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-348.6268	NA	1.09e+08	24.18116	24.27546	24.21069
1	-317.5015	55.81083*	16788131*	22.31045*	22.59334*	22.39905*
2	-317.2598	0.400155	21874765	22.56964	23.04112	22.71730
3	-314.8971	3.584793	24797135	22.68256	23.34263	22.88928
4	-311.7618	4.324562	26930375	22.74219	23.59086	23.00798

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الجدول نجد أن أفضل درجة إبطاء تحصلنا عليها هي درجة إبطاء رقم 1 وذلك بعد اختبار مجموعة من المعايير، ومنه الفترة المفضلة لاختبار جوهانسن بين معدل التضخم ومعدل العجز الموازني في الجزائر هي الفترة الأولى.

الفرع الثاني: نتائج اختبار جوهانسن عند النموذج رقم 3و 2و4 على التوالي

الخطوة الأولى: نقوم من خلال هذه الخطوة بعمل اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وذلك من خلال اختبار النموذج 3 من الجدول وعدد فترات الإبطاء 1،1

الجدول رقم 04 نتائج إختبار جوهانسن عند النموذج 3

Date: 05/14/24 Time: 15:23
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DBU INF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.154534	7.090743	15.49471	0.5671
At most 1	0.059051	1.886847	3.841465	0.1696

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

في الاختبار Trace ومن خلال الفرضيتين none و At most1 نجد: عند none أن Trace statistic=7.090743 أقل من Critical value0.05=15.49471 ومنه لايوجد تكامل في الفرضية الصفرية، وعند At most1 نجد أن Trace statistic=1.886847 أي أقل من Critical value0.05=3.841465 ومنه عدم وجود تكامل مشترك وما يعزز النتيجة هو الاحتمال الذي يساوي Prob=0.5671 و Prob=0.1696 على التوالي وهي أكبر من القيمة 0.05.

الخطوةالثانية: من خلال هذه الخطوة سنقوم بالانتقال للنموذج رقم 2 من أجل إختبار التكامل المشترك لها ونحافظ على درجة الابطاء 1،1

الجدول رقم 05 نتائج اختبار جوهانسن عند النموذج 2

Date: 05/14/24 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: DBU INF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.167506	8.436590	20.26184	0.7874
At most 1	0.084989	2.753380	9.164546	0.6277

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

في الاختبار Trace ومن خلال الفرضيتين none وAt most1 نجد: عند none أن Trace statistic=8.436590 أقل من Critical value0.05=20.26184 ومنه لايوجد تكامل في الفرضية الصفرية، وعند At most1 نجد أن Trace statistic=2.753380 أقل من Critical value0.05=9.164546 ومنه عدم وجود تكامل مشترك وما يعزز النتيجة هو الاحتمال الذي يساوي Prob=0.7874 وProb=0.6277 على التوالي وهي أكبر من القيمة 0.05

الخطوةالثالثة: من خلال هذه الخطوة سنقوم بالانتقال للنموذج رقم 4 من أجل إختبار التكامل المشترك لها من خلال الحفاظ على درجة الابطاء 1،1

الجدول رقم 06 نتائج اختبار جوهانسن عند النموذج 4

Date: 05/14/24 Time: 16:16
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: DBU INF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.384555	20.17735	25.87211	0.2171
At most 1	0.152507	5.129642	12.51798	0.5779

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews 12

في الاختبار Trace ومن خلال الفرضيتين none و At most1 نجد: عند none أن Trace statistic=20.17735 أقل من Critical value0.05=25.87211 ومنه لايوجد تكامل في الفرضية الصفرية، وعند At most1 نجد أن Trace statistic=5.129642 أقل من Critical value0.05=12.51798 ومنه عدم وجود تكامل مشترك وما يعزز النتيجة هو الاحتمال الذي يساوي Prob=0.2171 و Prob=0.5779 على التوالي وهي أكبر من القيمة 0.05

وفي الأخير ومن خلال نتائج الاختبارات السابقة نستنتج أنه لايوجد تكامل مشترك بين التضخم والعجز الموازني وذلك في المدى الطويل.

الفرع الثالث: مناقشة نتائج الدراسة: من خلال الدراسة القياسية والتي تم استخدام فيها برنامج Eviews تم التوصل إلى مجموعة نتائج نذكرها:

– توصنا من خلال الدراسة إلى عدم وجود جذر الوحدة لكلا المتغيرين عند المستوى، ووجودها عند الفرق الأول وذلك بواسطة اختبار ADF و PP.

– يعد نموذج ARDL(1،0) نموذجا مثاليا لدراسة العلاقة حسب معيار Akaike لقياس العلاقة بين التضخم كمتغير مستقل والعجز الموازني كمتغير تابع لأنه يعطينا أقل قيمة احصائية.

– طبقا لاختبار الحدود (Bound Test) المستخدم من أجل اختبار التكامل المشترك توصلنا إلى أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات.

– على عكس ما افترضنا فإن هناك علاقة غير معنوية (عدم وجود تكامل مشترك) بين كل من التضخم كمتغير مستقل والعجز الموازني كمتغير تابع في المدى الطويل.

– من أجل التأكد من علاقة التكامل المشترك من عدمها وعن طريق اختبار جوهانسن تم التأكد أنه لاتوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك في الأجل الطويل.

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى مبحثين، حيث تم تخصيص المبحث الأول لتحليل تطور كل من التضخم وعجز الميزانية في فترة الدراسة الممتدة في الفترة مابين (1990–2022)، وماهي أهم العوامل التي ساهمت في حدوث تغيرات على مستوى كل من معدلات التضخم التي عرفت تذبذبات مستمرة من ارتفاع وانخفاض راجعة في أساسها على تقلبات أسعار المحروقات حيث بلغت أدنى نسبة للتضخم 0.3% وكانت سنة 2000، وهذا راجع كذلك للسياسة النقدية الهادفة وكذا ضبط الأسعار، في حين كان هناك عجز موازني تقريبا في معظم سنوات الدراسة ماعدا سنة وحيدة وهي سنة 2000 وتعتبر الاستثناء والتي كان السبب فيها الأول زيادة الجباية البترولية. وتم التطرق كذلك إلى المنهجية المتبعة في الدراسة القياسية من خلال نموذج ARDL لفترات الإبطاء الموزعة. أما المبحث الثاني فخصص للدراسة القياسية حيث تم فحص إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال اختبار ADF و pp حيث وجدنا أن كلا السلسلتين للمتغيرين متكاملتين عند الفرق الأول. وقد توصلنا إلى نتيجة أنه لا يوجد تكامل مشترك بين كل من

التضخم والعجز الموازني في الأجل الطويل، ومن أجل التأكد من ذلك قمنا باختبار جوهانسن لاختبار التكامل المشترك والتي بينت نتائجه أنه لاتوجد علاقة تكامل مشترك بين كل من التضخم والعجز الموازني.

خـاتـمـة

خـاتـمـة

وختاما لهذه الدراسة التي جاءت تحت عنوان أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر في الفترة مابين (1990-2020)، والتي كان الهدف منها الأساسي فهم العلاقة المعقدة بين كل من التضخم والعجز الموازني وتحديد العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة وتحديد تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، وبعد التطرق للأدبيات المتاحة وتحليلي كل من بيانات التضخم والعجز خلال الفترة الزمنية المدروسة وكذلك محاولة فهم مايؤثر فيهم من عوامل اقتصادية أخرى، ومن ثم محاولة فهم العلاقة بين التضخم والعجز الموازني في الجزائر من خلال دراسة قياسية تم استخدام فيها نموذج ARDL. فقد تم التوصل للاجابة على الاشكالية المطروحة في ماهي أثر التضخم على العجز الموازني في الجزائر من خلال وجود علاقة غير مشتركة أي أنه لايوجد ارتباط قوي أو إتجاه واضح بين زيادة معدلات التضخم وزيادة العجز الموازني في الاقتصاد الجزائري، في هذه الحالة يمكن أن يحدث التضخم دون أن يؤدي بالضرورة إلى زيادة كبيرة في العجز الموازني. ومن أجل ذلك سنستعرض صحة الفرضيات الموضوعة ثم نتائج الدراسة ثم تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تقدم حلول ممكن أن تساعد في ايجاد حلول مستقبلية في مايخص ارتفاع كل من التضخم والعجز الموازني.

اختبار صحة الفرضيات: من خلال نتائج الدراسة التي توصلنا إليها والتي تشير لعدم وجود علاقة مباشرة بين كل من التضخم والعجز الموازني في الجزائر نقوم برفض الفرضية الأولى التي تقول بوجود علاقة موجبة بين التضخم والعجز الموازني في الجزائر يعني ليس شرط أن تكون الزيادة في معدلات التضخم معناها بالضرورة الزيادة في العجز الموازني. أما بالنسبة للفرضية الثانية نفس الشيء يتم رفضها فالبرغم من أن التضخم يؤثر بشكل سلبي على الايرادات العامة في الجزائر فهذا لا يعني بالأساس أن هناك زيادة في العجز الموازني فقد تتدخل عوامل أخرى في شكل السياسات الحكومية من أجل ضبط العجز، فإذا قامت الحكومة باتخاذ اجراءات للحد من الانفاق وزيادة الايرادات في وجه التضخم، فقد يتم السيطرة على العجز الموازني رغم ارتفاع معدلات التضخم. أما بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تشير إلى لعب السياسات المالية دورا

خاتمة

حاسما في الحد أو تفاقم كل من التضخم والعجز الموازني فنقبلها، أي أنه كل ماكانت السياسات المالية المتبعة من طرف الحكومة مظبوطة بشكل جيد كل ماكان هناك تحكم جيد في معدلات التضخم والعجز الموازني والعكس صحيح.

النتائج المتوصل إليها: من خلال ماتطرقنا إليه في دراستنا تم الوصول إلى بعض النتائج المتمثلة في نتائج مستخلصة من الجانب النظري للدراسو وأخرى من الجانب التطبيقي للدراسة ونذكر منها:

- بما أن الجزائر دولة تعتمد بشكل كلي على صادرات المحروقات فقد شهدت الفترة المدروسة تقلبات كبيرة في أسعارها،فقد تراجعت أسعارها خاصة في منتصف التسعينات وخلال الأزمة المالية 2008 كل هذا بالاضافة إلى عوامل أخرى أدت إلى نقص في ايرادات الجزائر ومنه إلى ازدياد الضغط على الميزانية العامة للدولة.

- الاعتماد المبالغ فيه على قطاع المحروقات ألقى بمساوئه على الاقتصاد الجزائري وجعل منه اقتصاد معرض للتقلبات المستمرة وأكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة العجز الموازني، وهذا بالرغم من المحاولات الحثيثة للدولة الجزائرية من خلال تنويع الصادرات والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات.

- اعتماد الجزائر على الانفاق الحكومي بشكل كبير من أجل توفير فرص عمل وكذا التنمية الاجتماعية والاقتصادية أدى إلى تفاقم العجز في ظل عدم وجود الموارد الكافية لسد هذا الانفاق.

- قد لا يكون للتضخم الأثر البالغ على ارتفاع مستويات العجز الموازني إذا تدخلت عوامل أخرى أكثر فعالية كالاجراءات والسياسات الحكومية والتي من شأنها أن تضبط معدلات العجز حتى وإن بلغت معدلات التضخم مستويات عالية.

الاقتراحات والحلول: من بين أبرز الاقتراحات المقدمة من أجل معالجة مشكل ارتفاع معدلات التضخم وكدا تفاقم العجز الموازني:

– العمل على التنويع في مصادر الدخل الاقتصادي المختلفة وكذا خلق بيئة استثمارية ملائمة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي.

خاتمة

– العمل على ترشيد النفقات وتوجيهها للأمور الأكثر أهمية والتي تساهم في رفع الاقتصاد وزيادة مستوى التنمية.

– الحرص على مراقبة أين تذهب الموارد المالية الموجهة للانفاق وذلك من أجل زيادة الشفافية وتقليل الهدر والاسراف في المال العام.

– وضع سياسات مالية واضحة تتوافق مع تطلعات الدولة في خفض التضخم وكذا التقليل من العجز الحاصل في الموازنة العامة.

المـراجـع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1. أحمد محمح أحمد أبو طه،**التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية في منتصف القرن العشرين**، الطبعة 01، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012
2. بن عمرة عبد الرزاق، **خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10**، 2018/12/31،
3. خياب عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008
4. رانيا الشيخ طه،**تضخم أسبابه أثاره و سبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية**،العدد18، صندوق النقد العربي
5. وضاح رجب، التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع،2011، الأردن، ص:38، 40

2- الأطروحات والمذكرات

1. ايمان بن زروق،**التضخم قياسه وأثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**،أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،2020-2021
2. بوزكري جمال، **أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية: دراسة أثر تقلب سعر اليورو والدولار على الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02 محمد بن أحمد، 2020-2021

3. حسين كشيتي، **اجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

4. حكيمة بن علي، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لفترة مابين 1990-2013**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، السنة الجامعية 2017-2018

5. حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال فترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة ماجيستر، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

6. سعيد هتات، **أطروحة الدكتوراه بعنوان نمذجة قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج arch في فترة 1990-2020**، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قصدي مرباح ورقلة، سنة 2020-2021

7. لعزازي حسيبة، **دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011

8. مطهري بهاء الدين، **محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019**، أطروحة دكتوراه، اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والمالية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم،2021-2022

9. ميساء المسوتي،**أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية الاسلامية المدرجة في سوق دمشق للاوراق**

المالية،اجازه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد الاسلامي، شعبة المالية في المصارف، جامعة بلاد الشام،2017-2018

3- المجلات والمقالات

1- ابتسام قويدر , **حوكمة الموازنة العامة للدولة كألية لعلاج إشكالية العجز الموازني في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2009-2020),** مجلة المفكر, كلية العلوم السياسية-جامعة 26- صاللح بوبنيدر قسنطينة 3, العدد 02, المجلد رقم 17 , تاريخ 2022/12/29

2- أحمد هادي علي حسن،**طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية'المجلد 2022، العدد 36، 31 أوت 2022

3- بركات مراد، بكريتي لخضر، **دراسة تحليلية لأثر عجز الموازنات العامة في العرض النقدي و آليات العلاج –حالة الجزائر-**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2019/06/04، المجلد 03، العدد 01

4- بلقاضي بلقاسم،**التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 28، 2013

5- بن دقفل كمال، **مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية**، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد02، العدد 27

6- بن عامر عبد الكريم، **أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازني في ظل الأزمات- دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2021)**، مجلة دفاتر بوادكس ، المجلد 12، العدد 01، 2023/06/30

7- بودلال علي، **العجز الموازني في الجزائر (الأسباب، النتائج، الحلول)**، مجلة الاقتصاديات الأعمال والتجارة،المجلد 03، العدد 02، 2018/06/23

8- خالد صلاح الدين طه محمود، **تطبيق نموذج الانحذار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة 2015/01/01 إلى 2018/06/20**، ، Menoufia J. Agric. Economic and Social sci، المجلد 03، يتاريخ 2018/10/17

9- رمضان السيد أحمد معين، **أثر التضخم و سعر الصرف على ميزان المدفوعات –دراسة تحليلية قياسية على الإقتصاد المصري**،مجلة التجارة و التمويل، جامعة طنطة كلية التجارة، المجلد 35،، العدد 02، 2015

10- زرقط رشيد، بن قسمية محمد الأمين، **الآثار الاقتصادية للزيادة الضريبية كأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة**، مجلة البديل الاقتصادي، 2020/06/08، المجلد 05، العدد 02

11- سنوساوي صالح، بوضياف مختار، **الأثار الاقتصادية لسياسة العجز الموازني في الجزائر للفترة (1980-2020)-دراسة تحليلية قياسية-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد (08)، العدد (02)، 2022/12/31

12- طيبة عبد العزيز، بن مريم محمد، جوان 2020، **دور سياسة استهداف التضخم في الحد من تقلبات الناتج دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج ARDL**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (21)، العدد(01)

13- علي مكيد،علاء الدين عشيط، **أثر السياستين النقدية و المالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري1990-2015**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد 27، العدد78-79

14- عماد غزازي, بولصنام محمد, **العجز الموازني في الجزائر: أسبابه و أليات تمويله دراسة تحليلية للفترة (2000-2019)**, مجلة الدراسات والأبحاث كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية, العدد 4/ الجزائر، 2020

15- فؤاد بن حدو،**التضخم النقدي و علاجه في الاقتصاد الاسلامي**، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 12، العدد 02، 01 ديسمبر 2016

16- قادري علاء الدين, العرباوي منال,**أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية (دراسة قياسية – اقتصاد السودان نموذجا)**, مجلة البديل الاقتصادي, العدد العاشر, بتاريخ : 2020/06/08

17- كزيز نسرين، مرغاد لخضر ، **آليات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر- دراسة تحليلية (2000-2017)**، ، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 17،العدد 01، جوان 2017

18- محمد اليفي، بلغللم حمزة،**أثر السياسة النقدية لبنك الجزائر على السلامة المصرفية لبنك البركة الجزائري خلال فترة 1992-2022**، مجلة الدراسات في المالية الاسلامية والتنمية، المجلد 04، العدد 02، 2023

19- مسعود لشهب، ، **دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022**، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد (10)، العدد (02)، يناير 2024

20- منال جابر مرسي محمد, **العلاقة التبادلية بين بين عجز الموازنة العامة المصرية و معدل التضخم**, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة سوهاج, 2021/01/13

21- هشام محمد حسن، **الحجم الأمثل للحكومة والنمو الاقتصادي في السودان باستخدام منهجية ARDL**، بتاريخ 2021، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01

4- مواقع الكترونية و محاضرات:

1- موقع بنك الجزائر:

https://www.bank-of-algeria.dz/ar/

2- موقع البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG

3- موقع وزارة المالية:

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/

4- موقع ASJP:

https://www.asjp.cerist.dz/

5- شعبانة رزيقة، **محاضرات في الاقتصاد النقدي في أسواق رأس المال موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس مالية ومحاسبة وعلوم التسيير و علوم اقتصادية و التجارية**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2021-2022

5-التقارير الرسمية:

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، سبتمبر 2009،ص:55، 56

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، جويلية 2011، ص:39،40

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2011 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، أكتوبر 2012، ص:45

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013، ص:51

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2014، ص:41

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2016، ص:45

تقرير بنك الجزائر،**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، سبتمنر 2017، ص:35

قائمة المراجع

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، جويلية 2018، ص:26

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2019 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، ديسمبر 2020، ص:35

تقرير بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2020 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، ديسمبر 2021، ص:40

تقرير بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**،ديسمبر 2022، ص:29

تقرير بنك الجزائر ، **التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، سبتمبر 2023، ص:33

***مراجع باللغة الأجنبية:**

1- Pesaran, M.shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approches to the Analysis of level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol 16, 2001, p 289, 326.

الملاحق

ملحق رقم 1: تطور كل من التضخم والعجز الموازني في الجزائر خلال فترة الدراسة

السنة	العجز الموازني	التضخم
1990	16	16.65
1991	36.8	25.89
1992	-108.33	31.67
1993	-162.72	20.54
1994	-89.22	29.05
1995	-147.91	29.78
1996	100.5	18.68
1997	81.41	5.73
1998	-101.13	4.95
1999	-11.18	2.65
2000	402.01	0.34
2001	13.14	4.23
2002	0.86	1.42
2003	133.29	4.27
2004	309.7	3.96
2005	1077.33	1.38
2006	1008.37	2.31
2007	161.32	3.68
2008	308.31	4.86
2009	-1798.57	5.74
2010	-2075.96	3.91
2011	-2482.46	4.52
2012	-1406.22	8.89
2013	-922.32	3.25
2014	-1917.76	2.92
2015	-3850.62	4.78
2016	-2941.98	6.4
2017	-803.01	5.59
2018	-1913.57	4.27
2019	-1962.5	1.95
2020	-1585.11	3.52
2021	2429.81-	9.62
2022	-4175.18	9.3

ملحق 2: نتائج إختبار جوهانسن عند النموذج 3 كاملا

Date: 05/24/24 Time: 18:33
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DBU INF
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.154534	7.090743	15.49471	0.5671
At most 1	0.059051	1.886847	3.841465	0.1696

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.154534	5.203896	14.26460	0.7159
At most 1	0.059051	1.886847	3.841465	0.1696

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

DBU	INF
3.07E-05	0.113675
0.000913	-0.028345

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(DBU)	64.94466	-203.5367
D(INF)	-1.824504	-0.082144

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -342.0450

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DBU	INF
1.000000	3697.310
	(1677.36)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(DBU)	0.001997
	(0.00504)
D(INF)	-5.61E-05
	(2.5E-05)